السخرية من الرموز الدينية وإشكالية حرية الرأي والتعبير

دراسة استطلاعية لرأي عينة منتقاة من النخب المصرية حول حالة صحيفة (شارلي إبدو) مع مشروع مقترح لمدونة قواعد سلوك

د. رامي عطا صديق*

المستخلص

السخرية من الرموز الدينية وإشكالية حرية الرأي والتعبير: دراسة استطلاعية لرأي عينة منتقاة من النخب المصرية حول حالة صحيفة (شارلي إبدو) مع مشروع مقترح لمدونة قواعد سلوك

يتناول هذا البحث واحدة من أهم وأبرز القضايا الشائكة والمعقدة، حيث التعامل الإعلامي مع الرموز الدينية، ومن جانب آخر حرية الرأي والتعبير، بالتطبيق على حالة صحيفة (شارلي إبدو) الفرنسية الأسبوعية التي أعادت نشر مجموعة رسوم مسيئة لنبي الإسلام (صلى الله عليه وسلم) عام 2006م، وجاء ذلك بعد أن نشرت الصحيفة الدانماركية اليومية (يولاندس بوستن)، هذه الرسوم في سنة 2005م.

لقد أخذ الأمر أبعادًا كثيرة ومتشابكة، هناك من رفض ما فعلته الصحيفة الفرنسية من زاوية ضرورة احترام الرموز الدينية وعدم الإساءة إليها، وهناك من اعتبره حقًا لها من زاوية حرية الرأي والتعبير، كما شهد المجتمع الفرنسي أحداث عنف سقط على أثرها عدد من الصحفيين قتلى.

في هذا الإطار تحاول هذه الدراسة تفسير ما حدث، في إطار نظرية المسئولية الاجتماعية، ومبدأ "الحرية المسئولة"، كما تقترح مشروع مدونة قواعد سلوك خاصة بالتعاطي الإعلامي مع الرموز الدينية، مع التأكيد على احترام حرية الرأي والتعبير وعدم المساس بهذا الحق.

*أستاذ مساعد بقسم الصحافة بالمعهد الدولي العالي للإعلام – أكاديمية الشروق

Ridicule of religious symbols and the problem of freedom of opinion and expression

A study of a selected sample of the Egyptian elites on the case of (Charlie Hebdo) with a proposed project for Code of Conduct

Summary:

This research deals with one of the most important and prominent thorny and complex issues, where the media deal with religious symbols, and on the other hand freedom of opinion and expression, by applying to the case of the French weekly (Charlie Hebdo), which republished a set of cartoons insulting the Prophet of Islam (Peace be upon him) in 2006. That was after the Danish daily (Jyllands-Posten) published these cartoons in 2005.

The matter took on many intertwined dimensions. There were those who rejected what the French newspaper had done from the point of view of the need to respect religious symbols and not offend them, and there were those who considered it their right in terms of freedom of opinion and expression. French society also witnessed violent incidents, in which a number of journalists were killed.

In this context, this study attempts to explain what happened, within the framework of the theory of social responsibility, and the principle of "responsible freedom." It also proposes a draft code of conduct for media interaction with religious symbols, with an emphasis on respecting freedom of opinion and expression and not violating this right.

(1) مقدمة منهجية وإجرائية

(1-1) موضوع الدراسة وأهميته:

في سنة 2005م أقبلت صحيفة (يولاندس بوستن)، وهي إحدى الصحف الدنماركية اليومية، على نشر مجموعة من الرسوم الكاريكاتيرية[1]، التي أُعتبرت مُسيئة لنبي الإسلام الرسول محمد (ص)، وفي العام التالي مباشرة، 2006م، قامت صحيفة (شارلي إبدو)، الفرنسية الأسبوعية، بإعادة نشر هذه الرسوم، كما أنها أعادت النشر مرة أخرى في عام 2020م، وقد أثار نشر هذه الرسوم وإعادة نشرها، سواء من جانب الصحيفة الدنماركية أو من جانب الصحيفة الفرنسية، ردود فعل غاضبة في الدول العربية والإسلامية، بل وفي بعض الأوساط الأوروبية أيضًا، والمجتمع الدولي، خاصة من جانب المسلمين المُقيمين في أوروبا وبعض الهيئات والمنظمات الإسلامية.

وحسب أحد الكُتّاب الفرنسيين فإن (شارلي إبدو) لم تكن إلا تلميذًا وتقليدًا للصحيفة اليومية الدنماركية، حيث بدت الصحيفة الفرنسية متضامنة مع أيديولوجيا الشمال[2]، الأمر الذي يُساهم- بشكل أو بآخر- في شيطنة الإسلام لمجتمع متخلص تمامًا من المسيحية[3].

و(شارلي إبدو) أو (شارلى الأسبوعية) هي صحيفة أسبوعية ساخرة، تصدر في العاصمة الفرنسية باريس، موضوعاتها الرسوم والتقارير والمهاترات والنكات، وتتسم منشوراتها بأنها "غير وقورة وغير ملتزمة"، كما أنها يسارية التوجه، تنشر مقالات عن اليمين المتطرف والكاثوليكية والإسلام واليهودية والسياسة والثقافة وغير ذلك، كان ظهورها الأول ما بين عامي 1969م و1981م، ثم توقفت وعادت للصدور مرة أخرى في عام 1992م[4].

لقد دافع البعض عما فعلته الصحيفة الدنماركية، ومن بعدها الصحيفة الفرنسية، من منطلق حرية الرأي والتعبير، بينما رفض البعض الآخر تلك الممارسات الصحفية/ الإعلامية التي سببت جرحًا واضحًا وإساءة بالغة لمشاعر الملايين من المسلمين الذين ينتشرون حول العالم[5].

والسؤال هنا هو لماذا حادثة (شارلي إبدو) على وجه التحديد رغم تعدد الحوادث المشابهة، قبلها وبعدها؟!

يأتي الاهتمام بهذا الحادث على وجه التحديد لعدة أسباب يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- تمثل حادثة (شارلي إبدو) واحدة من أحدث الوقائع التي تتعلق بقضية المعالجة الإعلامية للمقدسات والرموز الدينية، حيث كانت هناك مجموعة من الوقائع والأحداث السابقة في هذا الشأن، شهدتها المجتمعات العربية وغيرها، وسببت

أزمات ثقافية وفنية وإعلامية، وصاحبها الكثير من الجدل حول حرية الفن والإبداع والحق في حرية الرأي والتعبير من جهة، وتهمة ازدراء الأديان وإهانتها والتشكيك فيها من جهة أخرى، حيث انقسم المتابعون لتلك القضايا ما بين مؤيد للإبداع وحرية النشر والتعبير، وفي المقابل معارضة البعض الآخر، سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات الدينية، لنشر تلك الأعمال(6).

- تعكس حادثة (شارلي إبدو)، في حقيقة الأمر، شكلًا من أشكال الإسلاموفوبيا، (Islamophobia)، الذي يعني الخوف أو الرهاب من الإسلام، وهو مصطلح حديث نسبيًا يُستخدم لوصف العداء غير العقلاني أو الخوف أو الكراهية للإسلام والمسلمين والثقافة الإسلامية والتمييز النشط ضد هذه الجماعات أو الأفراد، ويتخذ هذا الخوف/ العداء الكثير من السلوكيات والأفعال التحريضية مثل الاعتداءات اللفظية والجسدية على الأشخاص وأماكن العبادة، والسياسات التشريعية والتعليمية، فضلًا عن بعض المضامين الصحفية والإعلامية(7).
- لقد شهدت واقعة (شارلي إبدو) أحداث عنف شديدة، وصلت إلى حد الهجوم على مقر الصحيفة واغتيال عدد من محرريها، ما زاد من أهمية هذه الحادثة، واختلاف الرأي حولها.

ربما من هنا تأتي أهمية حادثة (شارلي إبدو)، وأهمية هذا البحث الذي يناقش إشكالية التعامل مع المقدسات الدينية ورموزها في ظل الاعتقاد الراسخ بالحق في حرية الرأي والتعبير، الذي يُعد الفن الكاريكاتيري وإبداع الرسوم أحد أشكاله، حيث تبرز الحاجة إلى اتفاق الجماعة الصحفية والإعلامية على "مدونة قواعد سلوك" تضبط التناول الإعلامي للرموز والمقدسات الدينية، بما لا يسيء لأتباع الأديان، سواء السماوية منها أو الوضعية، بما لا يخل أيضًا بحرية الرأي والتعبير، الذي مثل- وعبر التاريخ- مطلبًا رئيسًا وحقًا أصيلًا للصحفيين والإعلاميين، حيث يتطلب الأمر نوعًا من الموازنة بين حرية الرأي والتعبير من جهة، واحترام المقدسات والرموز الدينية من جهة أخرى.

ذلك أن الالتزام بالسلوك المهني والأخلاقي والتشريعي والضمير الصحفي أساسًا لتغطية قضايا الآخر وأحداثه، من شأنه تحقيق التقارب الدولي(8)، وبالتالي تحقيق التعايش السلمي والتعاون المشترك بين شعوب العالم.

(2-1) تعريفات إجرائية:

(1-2-1) الرموز الدينية

لكل دين، سواء كان دينًا سماويًا أو دينًا وضعيًا، مجموعة من الرموز والعلامات والإشارات، التي تظهر في دور العبادة أو من خلال الملابس والألوان، وفي بيوت أتباع الدين ومنازلهم، كما تظهر في بعض الممارسات والطقوس الدينية والاجتماعية. تعكس الرموز الدينية قيمًا وعلاقات ومعاني، ذلك أن الرموز لها دلالات رمزية، ثقافية ودينية، كما أن الرمز الديني بمثابة أداة تواصل داخل الوعي

واللاوعي البشري تساعده في تحديد موقعه من نفسه ومن الآخرين، كما تساعده على تبادل الدلالات الرمزية واستهلاكها[9]، ومن هنا تأتي قداسة تلك الرموز والعلامات والإشارات الدينية عند أتباع الدين.

في هذا الإطار فإن الرموز الدينية التي تقصدها هذه الدراسة هي أشخاص، ورموز وعلامات، يتخذها أتباع الدين للإشارة إلى دينهم والتعبير عنه، حيث يتسع مصطلح الرموز الدينية ليشمل بعض البنود أو الفئات على النحو التالي:

- أشخاص: مثل الرسل والأنبياء والقديسين وأولياء الله الصالحين، بالإضافة إلى القائمين على خدمة الدين من الرجال والسيدات، السابقين والمعاصرين.
- أماكن ومواقع: مثل دور العبادة، حيث المعابد في اليهودية، الكنائس والأديرة في المسيحية، الجوامع والمساجد في الإسلام[10].
- ملابس وأزياء: مثل الملابس المستخدمة وقت الصلاة، داخل دور العبادة، وملابس القادة الدينين التي يرتدونها سواء في الصلوات أو في المجال العام، وتميزهم عن غيرهم من الناس.
- علامات ومجسمات: مثل الشمعدان ونجمة داود والبوق وتابوت العهد في اليهودية؛ الصليب والأيقونات "الصور" في المسيحية؛ الهلال والحجاب في الإسلام[11].

(2-2-1) مدونة قواعد سلوك (Code of Conduct)

تتفق قواميس اللغة على أن مدونة السلوك هي مجموعة قواعد وقوانين تحكم التصرف أو السلوك، ومن ذلك مثلًا أن (قاموس المعاني) يُعرف كلمة "مدونة" بمعني سجل ومجموعة قوانين وقيد وتدوين، و"سلوك" بمعنى تصرف، لتعني العبارة مجتمعة: آداب السلوك، ويرتبط المصطلح بطبيعة الحال بمدونة الممارسات الجيدة؛ مدونة السلوك الحسن؛ قواعد حُسن السلوك[12]، وحسب قاموس جامعة كمبريدج فإن مدونة السلوك (Code Of Conduct) ترتبط بالمسئولية الاجتماعية (Social Responsibility)، حيث تعني مجموعة من القواعد حول كيفية التصرف والتعامل مع أشخاص آخرين، ويتشعب الأمر لينصرف على كافة المجالات تقريبًا[13].

وفي المجال الصحفي والإعلامي تُعرف مدونة قواعد السلوك المهني باعتبارها قائمة من السلوكيات التي يتفق عليها مجموعة صغيرة من الصحفيين والإعلاميين أثناء متابعتهم لحدث معين أو مشاركتهم في عمل مشترك لفترة ما، ويلتزمون بها أخلاقيًا، ويتعرض من يخرج عنها لعقاب معنوي مثل النقد والتقريع والغضب من زملائه[14]، ومن جانب آخر فقد تقوم مؤسسات العمل بوضع "مدونات السلوك" لضبط تصرفات العاملين بها ويُعاقب من يثبت عليه مخالفتها[15]، حيث تُعد مدونات السلوك الإعلامي من الأدوات المُهمة للتنظيم الذاتي لعمل المؤسسات

الإعلامية والعاملين بالمجال الإعلامي، كما أنها إحدى الوسائط المهمة لتحقيق ثقة الجمهور في مهنية وجودة وكفاءة الخدمة الإعلامية[16].

(3-1) الدراسات السابقة:

شهدت المكتبة البحثية، على المستوى المصري والعربي والدولي، ومنذ سنوات بعيدة، اهتمامًا بحثيًا واضحًا بموضوع حرية الرأي والتعبير، وهي وإن كانت قضية قديمة إلا أنها مازالت تفرض نفسها بقوة على "أجندة" البحوث التي تتناول الممارسات الصحفية والإعلامية، حيث تمثل الحرية أحد متطلبات المجتمع الديمقراطي، ومن ثم أحد مستلزمات الصحافة والإعلام. كما شهدت المكتبة البحثية أيضًا اهتمامًا بارزًا بالدراسات التي تتناول ظاهرة "الإسلاموفوبيا"، وهي ظاهرة تعني الخوف من الإسلام، وقد تجلت بوضوح في الكثير من مضامين وسائل الإعلام. وقد رصد الباحث مجموعة من الدراسات الحديثة التي أُجريت خلال السنوات القليلة الماضية، حيث يمكن تقسيمها إلى محورين رئيسين على النحو التالي:

(1-3-1) المحور الأول- حرية الرأي والتعبير في ضوء الإعلام:

دراسة بهرة محمد: "المسؤولية المدنية للصحفي في حالة المساس بسمعة الشخصية العامة: دراسة مقارنة"[17]:

ذهبت هذه الدراسة إلى أن مسئولية الصحفي، خاصةً في ظل التقدم الهائل لوسائل الإعلام والصحافة، قد ازدادت معها إشكاليات استعمال هذه الوسائل أحيانًا، حيث تم الدخول إلى أبواب متعددة لغرض الإساءة إلى حقوق الآخرين تحت غطاء حرية الرأي والفكر والتعبير، فأصبح الإعلام أحيانًا أداةً للولوج إلى خصوصيات الغير وفضح أسرار حياتهم الخاصة والنيل من سمعة فرد معين وإلحاق الضرر به والتعرّض إلى الشخصيات العامة، حيث يُشكّل المساس بهم إشاعة للفوضى في البلاد نتيجةً لتقلد هؤلاء مراكز سيادية تهم الصالح العام، كونهم يمثلون أداةً لإدارة البلاد وأمنها واستقرارها، فلا يجوز المساس بسمعتهم أو النيل من مركزهم بحجة توفير الحماية وتحقيق المصلحة العامة. لذا يجب أن يكون النقد بناءً يخدم الصالح العام، فأي تجاوز في حق تلك الشخصيات يكون له عواقب وخيمة إذا ما كان المساس بهم مُتعلقًا بحياتهم الخاصة، وقد كفل الدستور حق الصحفي في ممارسة مهنته، شريطة عدم التعسف باستخدام حقه المهني، وعلى الصحفي الالتزام بالمواثيق الدولية، فلا يجوز التعرّض لحياة الآخرين أفرادًا أو شخصيات عامة ممن يتناولون مسلك المشتغل بالعمل العام أو الشخص ذي الصفة النيابية (العمومية) أو المُكلّف بخدمة عامة، إلاّ إذا كان ما يتناوله الصحفي وثيق الصلة بأعمالهم إذا أقام الدليل على ذلك.

دراسة رامي عطا صديق: "الصحافة المصرية ومعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة: دراسة لاتجاهات القائمين بالاتصال"[18]:

اختصت الدراسة بتحليل دور الصحافة المصرية في معالجة وتغطية قضايا التنوع الديني في المجتمع المصري، حيث العلاقة بين الأغيار والمختلفين دينيًا، من المسلمين والمسيحيين، بهدف التوصل إلى إستراتيجية صحفية وإعلامية، انطلاقًا من مبدأ المواطنة، من خلال استطلاع رأي مجموعة ممثلة من الصحفيين، ما قد يساعد على التوصل إلى ميثاق شرف نوعي أو مدونة سلوك أو كتيب تعليمات، الأمر الذي يساعد الصحفيين في التعامل الصحفي مع هذا الشأن. كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من الضغوط التي يعاني منها الصحفيون أثناء معالجة وتغطية العلاقة بين الأغيار دينيًا، ووجود أخطاء يرتكبها البعض أثناء تلك التغطية، كما تبين أن الاتجاه العام بين الصحفيين هو الموافقة على أهمية الالتزام بمجموعة من المعايير المهنية التي تحكم الممارسة الصحفية مثل التوازن وحماية وسائل الإعلام ومراعاة الدقة وعدم التجهيل والالتزام بأخلاقيات التعامل مع المصادر وعدم التحيز واحترام حق الخصوصية ومراعاة أخلاقيات نشر الصورة. اقترحت الدراسة إستراتيجية صحفية- إعلامية خاصة بمعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة، تقوم على ثلاثة محاور رئيسة: إرشادات ومعايير وضوابط عامة، إرشادات ومعايير وضوابط مهنية، آليات تنفيذ خاصة بالكيانات الصحفية والإعلامية.

دراسة سماح وليم: "المسئولية الجنائية لرئيس التحرير: دراسة مقارنة"[19]:

انطلقت الدراسة من أن حرية الصحافة وما يدخل في إطارها من تعبير عن رأي هي من أسمى الأعمال التي تُعبّر عن الحقيقة، وأن المساس بحرية الصحافة سوف ينعكس على حرية الرأي، وأن الصحافة هي المنفذ الذي يخرج منه الرأي إلى أفراد المجتمع، وهي المنبر الذي يعلن الرأي والرأي الآخر، وأن للصحافة دورًا كبيرًا في عملية التواصل الثقافي الحر مع الثقافات الأخرى وتحقيق الذاتية الثقافية والقضاء على المخاطر التي تهددها، وللصحافة كذلك دور مهم في إطار العملية السياسية والاقتصادية، من خلال نقد الحكومة وكشف أخطائها، وتكوين الرأي العام، ومساعدة السلطة التنفيذية لمعرفة تلك المشكلات التي تتجه الحكومة إلى حلها أو مساءلتها عن معرفتها والسكوت عنها، ووجود صحافة حرة يؤدي إلى ثقة متبادلة بين الفرد والدولة، ما يعود على المؤسسات الاقتصادية بالازدهار، فقوانين الصحافة في العالم من أهم مؤشرات الصحة المعنوية والمادية للدولة وقدرتها على التقدم والنماء. ويمكن أن يتم الحد من حرية الصحافة بأكثر من طريقة فقد يتم النص على إمكانية غلق الصحف ومصادرتها دون ضوابط محددة، أو لسبب غير ذي أهمية، أو عن طريق المساس بقمة العمل الصحفي المتمثل في عمل رئيس التحرير لكونه المسئول عن إدارة شئون الجريدة، وبإقرار المشرع مسئولية تخالف القواعد العامة للمسئولية الجنائية بقانون العقوبات.

أكدت الدراسة أن حرية الصحافة من الحقوق التي لا غنى عنها في أي مجتمع يحترم الحقوق والحريات، لذا تم النص عليها في المواثيق الدولية وغالبية دساتير دول العالم الحديث، ومنها الدساتير المصرية المتعاقبة، بالإضافة إلى القوانين المحلية. وأن أي حرية في الوجود لا بد وأن تقابلها مسئولية، فلا إطلاق على الإطلاق والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة، ولا يوجد حق مطلق، فلكل حق قيد يحد من التغول بهذا الحق على حقوق الآخرين أو التعسف في استعماله، فحرية الصحافة حدودها عدم الاعتداء على حقوق الأفراد والمجتمع.

دراسة مصطفى صالح: "المسؤلية الجنائية عن جرائم الصحافة: دراسة مقارنة"[20]:

أوضحت الدراسة أن حرية الرأي والتعبير من الحريات الأساسية التي يسعى كل مجتمع إلى ترسخيها بين أفراده وتأكيدها في دساتيره وقوانينه، حرصًا على تخطي أسباب التخلف والتراجع، وطمعًا في بلوغ التطور والازدهار والرقي، وتتمخض عن حرية الرأي والتعبير حرية أخرى هي حرية النشر والإعلام؛ حيث تؤدي وسائل الإعلام دورًا مهمًا في المجتمع؛ إذ تعمل على خلق وحدة معنوية بين أفراد الشعب الواحد باعتبارها السبيل الأوحد إلى معرفة ما يدور فيه، والإحاطة بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، وتكشف وسائل الإعلام ما يحيط بالمجتمع من نقص، وتشخص الخلل، وتعمل على دفع الجهات المسئولة إلى الإصلاح وتكملة هذا النقص، وتُعد حرية النشر والإعلام من الدعامات الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحرة والسليمة.

ويستوجب الدور الأساسي للصحافة ووسائل الإعلام تمتعها بالحرية حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها، إلا أن هذه الحرية لا تعني أنها غير مسئولة عما تنشره؛ فالحرية والمسئولية عنصران لا يفترقان، عملًا بمبدأ "استحالة وجود حق مطلق"، لذلك حرصت التشريعات المختلفة المنظمة للصحافة على الاهتمام بالتطورات السريعة والمتلاحقة التي طرأت على هذه المهنة، بإتاحة أكبر قدر من الحرية في ممارستها، والحد من تجاوزاتها التي تضر بالمصلحة العامة، من خلال بيان الحدود التي يجب ألا يتجاوزها النشر في الصحف، ووضعت الجزاءات لمن يتجاوز هذه الحدود، منها جزاءات إدارية تضمنتها قوانين المطبوعات والصحافة، وأخرى جنائية من خلال تقرير مجموعة من الجرائم التي تعاقب على تجاوزات النشر الصحفي.

دراسة نصر محمد: "حق التعبير عن الرأي بطريق الصحف"[21]:

أوضحت الدراسة أن الله سبحانه وتعالى ميز الإنسان على سائر مخلوقاته بنعمة العقل والقدرة على التعبير، وأن توافر هاتين الميزتين اقتضى أن تسن التشريعات على دعم هاتين الميزتين في الإنسان ليظل خليفة الله على الأرض ويمارس مهمته في التعمير والتعبير من أجل إعلاء كلمة الله، فحرية التعبير عن

الرأي هي موروث إنساني، وفطرة بشرية تحقق احترام كرامة الإنسان، وحماية المجتمع وتعتبر هذه الحرية حقًا إنسانيًا من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي يجب توافرها في المجتمع والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، لأن الغاية من قيام الدولة كجماعة منظمة هو ضمان تحقيق أغلى ما يملكه الفرد وهو إرادته الحرة وحقه في التعبير عنها.

دراسة غازي محمد: "العوامل المؤثرة على حرية التعبير عن الرأي لدى القائم بالاتصال في الصحافة العربية وعلاقتها بالمتطلبات المهنية: دراسة ميدانية على نخبة من الصحفيين المصريين واليمنيين"[22]:

سلطت الدراسة الضوء على واقع وأوضاع الصحافة المصرية واليمنية في ظل مختلف النظم السياسية والقانونية والتشريعية والاقتصادية والمهنية التي مرت بها الصحافة خلال المراحل المختلفة، ومدى تأثيراتها وانعكاساتها على ممارسة القائم بالاتصال لحرية التعبير عن الرأي وعلى مضامين حرية الصحافة. أكدت الدراسة أن العامل السياسي يأتي في صدارة العوامل المؤثرة على حرية التعبير عن الرأي لدى القائم بالاتصال في الصحافة المصرية واليمنية؛ وأن معظم الصحفيين المصريين واليمنيين يضطرون إلى ممارسة رقابة ذاتية على أنفسهم؛ وأن غالبية الصحفيين المصريين واليمنيين يواجهون صعوبات في الحصول على المعلومات من مصادرها؛ وأن سقف الحريات الصحفية متدني في مصر واليمن؛ وأن تشريعات الصحافة تشكل قيدًا على حرية الصحافة المصرية واليمنية؛ وأن القائمين بالاتصال في الصحافة المصرية واليمنية يواجهون صعوبات وضغوطات وعوائق سياسية وقانونية وتشريعية واقتصادية ومهنية تحد من ممارستهم لحرية التعبير عن الرأي وتؤثر سلبًا على أدائهم المهني.

دراسة كامل عبد العزيز: "تنظيم المسئولية المدنية للصحفي في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة: دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون الفلسطيني"[23]:

أكدت الدراسة أن التشريعات القانونية المختلفه للإنسان قد كفلت العديد من الحقوق والحريات، كالحق في حرية الرأي والتعبير، حيث تُعد حرية الرأي والفكر والتعبير وانتقاء الأفكار من النعم التي أنعم الله بها على الإنسان، فحرية الرأي والتعبير تُعتبر المدخل الحقيقي لممارسة كثير من الحريات والحقوق العامة، الفكرية والثقافية وغيرها.

(1-3-2) المحور الثاني- دراسات تناولت ظاهرة الإسلاموفوبيا "Islamophobia"، منها:

دراسة (Mohit Chandra and others): "الفيروس لا دين له: تحليل الإسلاموفوبيا على تويتر أثناء تفشي فيروس كورونا"[24]:

أوضحت الدراسة أن جائحة "كوفيد-19" تسببت في اضطراب حياة الناس ودفعهم إلى التصرف في خوف وقلق وغضب، ما أدى إلى إحداث عنصرية في جميع أنحاء العالم، في العالم المادي وشبكات التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من وجود أعمال تركز على رهاب الصين أثناء الجائحة، فقد تم إيلاء اهتمام أقل للطفرة الأخيرة في الإسلاموفوبيا، حيث استمر رهاب الإسلام والخوف من المسلمين، وظهرت علامات تصنيف "hashtags" مثل "#coronajihad"، و"#tablighijamaatvirus"، على تويتر، بالإضافة إلى مساحات الإنترنت، وقد أدى ارتفاع ظاهرة الإسلاموفوبيا أيضًا إلى زيادة جرائم الكراهية في العالم الحقيقي. قدمت الدراسة مجموعة بيانات CoronaBias التي تركز على الكراهية ضد المسلمين على مدى أربعة أشهر، مع أكثر من 410.990 تغريدة من 244.229 مستخدم فريد. كشفت الدراسة أن تصوير الدين كرمز للوطنية لعب دورًا مهمًا في تحديد كيفية فهم المجتمع المسلم أثناء الوباء، ووجود خطاب معاد للمسلمين حول COVID-19 في شبه القارة الهندية.

دراسة لبنى خالد: "التقييم والأيديولوجيا في خطاب شبكات التواصل الاجتماعي: الإسلاموفوبيا في تعليقات مستخدمي فيس بوك على مقالات مختارة من صحف بريطانية (2017)"[25]:

أوضحت الدراسة أنه في ظل ظروف مختلفة، تطور الجماعات أيديولوجياتها الخاصة لتكون قادرة على حماية مصالحها والحفاظ على تماسكها كفئة اجتماعية، وضمان الولاء والتعاون المستمر لأعضاء المجموعة، ولذلك تستخدم الأيديولوجيات في بعض الأحيان للسيطرة والقمع مثل العنصرية والتحيز الجنسي وغيرها، بينما تستخدم في أحيان أخرى لمقاومة هذه الهيمنة، ومن أمثلة الأيديولوجيات والممارسات العرقية تأتي ظاهرة الإسلاموفوبيا أو رهاب الإسلام. تضمنت العينة المختارة للتحليل 2321 تعليقًا على 11 مقالة إخبارية منشورة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" تتناول المقالات وتناقش 5 هجمات إرهابية في المملكة المتحدة في عام 2017م، حيث عبرت التعليقات التي تخضع للتحليل عن رأي المستخدمين تجاه الإسلام والمسلمين. أوضحت الدراسة أن كراهية الإسلام هي السائدة عبر التعليقات، لأن الموقف السلبي للإسلام والمسلمين يتم التعبير عنه في عدد من الحالات أكبر من الحالات التي تتخذ الموقف المحايد أو الإيجابي، وجاءت الصورة العامة للإسلام والمسلمين سلبية مما تثبت أن الإسلاموفوبيا هي السائدة في التعليقات. أوصت الدراسة بأهمية مواجهة كراهية الإسلام والتصدي لها بطرق أكثر

إبداعًا، من خلال توظيف وسائل الإعلام والتعليم الجديدة لمكافحة الإسلاموفوبيا وتصحيح الصورة النمطية السلبية للإسلام والمسلمين.

دراسة نهال أحمد: "تصاعد الإسلاموفوبيا عند الغرب ومواقفه تجاه الثقافة الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية لبعض الكتابات الغربية"[26]:

تناولت الدراسة تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا عند الغرب، والتي اعتمدت في تشكيلها على معلومات مغلوطة، نتيجة لما تفعله الجماعات المتأسلمة المتطرفة، وما تقدمه من صورة مشوهة عن الإسلام. اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى كتب وخطب سياسية، من عام 2006م إلى أوائل عام 2018م، في عدد من المجتمعات الغربية، هي: (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا)، حيث تشمل هذه الدول كافة الثقافات، والتي شهدت حوادث إرهابية، من خلال الجماعات المتطرفة المتأسلمة على رأسهم تنظيم "داعش" الإرهابي.

أوضحت الدراسة ضعف الخطاب الثقافي الديني مع دول الغرب لتصحيح المفاهيم الخاطئة المنتشرة حول المسلمين ومعتقداتهم؛ قلة سبل العلاج المتمثل في الخطاب المعتدل ونشر التعاليم الإسلامية الصحيحة، ناهيك عن تعزيز ثقافة التعددية والاختلاف وضرورة تقبل الآخر؛ وأنه لا توجد فروق كبيرة بين الكتابات الغربية في نظرتهم للدين الإسلامي منذ عام 2006م إلى عام 2018م ما يساهم في استمرار تصاعد الخوف من الإسلام نتيجة العبارات الخاطئة والممارسات المغلوطة التي تتناولها الكتابات الغربية؛ رغم استخدام مفهوم "الإسلام الراديكالي" إلا أن المجتمع الغربي لا يصنف المسلمين حيث ينظرون إليهم جميعًا بعين الاتهام؛ تؤثر ظاهرة الإسلاموفوبيا بصورة مباشرة على الجاليات المسلمة في المجتمعات الغربية، فهي تؤدي إلى الاستبعاد من العمالة ومن الإدارة والمسئولية في المجتمعات الغربية؛ تؤدي ظاهرة الإسلاموفوبيا إلى العنف بأشكال مختلفة من خلال الاعتداءات البدنية وتخريب الممتلكات والإساءة اللفظية تجاه المسلمين؛ كما تؤدي إلى انتشار التعصب في وسائل الإعلام المختلفة وفي المحادثات اليومية بين الأفراد ضد المسلمين؛ عدم احتكام الحكومات الغربية على أسس وضوابط تحكم مدى تدخلها في شؤون المجتمعات العربية المسلمة والذي يعتبر سببًا رئيسًا ومهمًا لكره الشعوب العربية لهم نتيجة هذا التدخل.

أوصت الدراسة بطباعة وترجمة ونشر الكتب التي تتناول الإسلام بمعناه الصحيح والمعتدل في الدول الغربية المختلفة؛ نشر الإسلام الصحيح والمعتدل من خلال السفارات العربية والملحق الثقافي للدول العربية في الدول الغربية المختلفة؛ نشر الوعي بالعلاقة السليمة بين الدين الإسلامي والدولة، حيث لا تعارض بين الإسلام ومدنية الدولة؛ العمل على نشر مرصد الأزهر بين أفراد المجتمعات الغربية، حيث يحتوي على الكثير من المعلومات القيمة التي يجب نشرها بصورة أوسع؛ نشر ودعم جهود الأزهر في مواجهة التطرف والإسلاموفوبيا؛ نشر كل فعل إيجابي تم

القيام بـه فـي المجتمعـات الغربيـة لمواجهـة ظـاهرة الإسـلاموفوبيا؛ نشـر جهـود الـدول العربية للتخلص من الإرهاب والمتطرفين وعلى رأسها محاربة مصر للإرهاب.

دراسة (Bertie Vidgen and Taha Yasseri): "الكشف عن خطاب كراهية ضعيف وقوي خاص بظاهرة الإسلاموفوبيا على وسائل التواصل الاجتماعي"[27]:

أوضحت الدراسة أن خطاب الكراهية المعادي للإسلام على شبكات التواصل الاجتماعي يشكل مصدر قلق متزايد في السياسة الغربية المعاصرة، وفي المجتمع، وأن هذا الخطاب يمكن أن يلحق ضررًا كبيرًا بأي ضحايا مستهدفين، كما يخلق إحساسًا بالخوف والإقصاء بين مجتمعاتهم، ويؤدي إلى تسمم الخطاب العام وتحفيز أشكال أخرى من السلوك المتطرف والبغيض. وفقًا لذلك، فإن هناك حاجة ملحة إلى أدوات آلية للكشف عن خطاب الكراهية المعادي للإسلام وتصنيفه بشكل قوي وعلى نطاق واسع، مما يتيح إجراء تحليلات كمية لمجموعات البيانات النصية الكبيرة، مثل تلك التي يتم جمعها من وسائل التواصل الاجتماعي. اهتمت الدراسة ببناء أداة برمجية آلية تميز بين المحتوى غير المعادي للإسلام والمحتوى الضعيف المعادي للإسلام والمحتوى القوي المعادي للإسلام.

دراسة (Jeffrey Kurebwa): "صور إعلامية للإسلاموفوبيا على شبكة CNN وانعكاساتها على العلاقات الدولية"[28]:

ركزت هذه الدراسة على الصور الإعلامية للإسلاموفوبيا كما تصورها شبكة أخبار (CNN) وآثارها على العلاقات الدولية، حيث استخدمت الدراسة المنهجية النوعية، وتم جمع البيانات باستخدام مقابلات المخبرين الرئيسيين، بينما تم إجراء البحث الوثائقي باستخدام مقاطع فيديو الشؤون الجارية في (CNN). أشارت نتائج الدراسة إلى أن وسائل الإعلام لديها القدرة على التأثير على تصورات الإنسان تجاه تنميط الإسلام كمنظمة إرهابية وخلط الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية بالإرهاب. وجدت الدراسة أيضًا أن الإسلاموفوبيا لها علاقة فعلية بكيفية تمثيل المسلمين في وسائل الإعلام. أوصت الدراسة بضرورة أن يكون لدى دور الإعلام أخلاقيات وقوانين وسياسات وسائل الإعلام التي تجبر الصحفيين على أن يكونوا أكثر عرضة للمساءلة والموضوعية عند الإبلاغ عن قضايا الدين والعرق والثقافة كوسيلة للقضاء على المضامين المُسيئة والتعصب الديني.

دراسة علا شوقي: "الأسس النظرية لظاهرة الإسلاموفوبيا: دراسة نقدية"[29]:

استهدفت الدراسة معرفة الأسباب التي أدت إلـى تكون ظـاهرة الإسـلاموفوبيا ومظاهرها والمخاطر التي تترتب عليها، كمـا أوضـحت كيفيـة صـناعة الإسـلاموفوبيا والجذور التاريخية التـي أدت إلـى تمدد هذه الظـاهرة، ومـن جانـب آخـر إبـراز وسـائل وطـرق مجابهـة تلـك الظـاهرة فـي الغـرب وفـي دول الإسـلام. ذهبـت الدراسـة إلـى أن

الإسلام هو أخر الأديان السماوية، وهو الدين الأكثر انتشارًا في كل بقاع العالم، وأن كلمة الإسلام تعنى السلام والاستسلام لله خالق كل شيء، وأن السلام من أهم المبادئ الإسلامية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، بل يكاد يكون مُرَادِفًا لاسم الإسلام نفسه؛ بوصفه أصل الكلمة لغويًا. وقد أمر الله المسلمين بإقامة عَلاقات المودَّة والمحبَّة مع غيرهم من الديانات الأخرى والأمم غير المسلمة؛ نتيجة للأُخُوَّة الإنسانية التي تحكم البشر، ومن ثم فإن تعدد هذه الشعوب والقبائل هو دعوة للتعارف والوداد والمحبة.

دراسة إسلام عبد القادر: "الخطاب الإعلامي لمواقع الصحف المصرية والبريطانية وأثره على تشكيل صور الإسلام والمسلمين بعد ثورة 25 يناير 2011"[30]:

أوضحت الدراسة أنه ينظر حاليًا إلى الخوف من الإسلام أو "الإسلاموفوبيا" على أنه يمثل تهديدًا كبيرًا ومستمرًا للتماسك الاجتماعي في العديد من المجتمعات الغربية، وأن مجموعة كبيرة من الأبحاث اهتمت بدراسة التصويرات أو التمثيلات الإعلامية للإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام الغربية، وبالرغم من ذلك، توجد ندرة في الدراسات التي قامت بدراسة كيف يتم تصوير الإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة. أظهرت نتائج التحليل أن الإسلام تم تصويره بشكل مختلف في وسائل الإعلام ذات الأغلبية المسلمة بالمقارنة مع وسائل الإعلام الغربية، حيث تم تصوير الإسلام في المقام الأول كدين، وكأساس فطري للمجتمع، أي للنظام الأخلاقي والثقافة المشتركة، في الإعلام المصري، في حين تم تصويره في غالبية نصوص الإعلام البريطاني كتهديد، سواء داخلي أو عالمي، أو كأيديولوجية متلاعبة أو دعائية. ورغم ذلك، كانت هناك أمثلة لتصويرات إيجابية للمسلمين في عينة وسائل الإعلام البريطانية؛ وكذلك تصويرات نقدية، أو حتى سلبية، للمسلمين في وسائل الإعلام المصرية للممارسات السياسية للجماعات المسلمة. تفيد هذه النتائج أن تصويرات الإعلام للإسلام والمسلمين يمكن أن يكون لها بعض الآثار على الشؤون السياسية والثقافية والمجتمعية، سواء في المجتمعات ذات الأغلبية أو الأقلية المسلمة؛ سواء فيما يتعلق بالهوية الوطنية أو التعددية الثقافية والتماسك الاجتماعي في المملكة المتحدة؛ أو فيما يتعلق بالعلاقات بين النظم الإعلامية والسياسية في كلا المجتمعين.

تعليق عام على الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها:

احتوت المكتبة البحثية عددًا غير قليل من البحوث والدراسات التي تتناول موضوع الحق في حرية الرأي والتعبير، وما يصاحبه من قضايا وموضوعات أخرى فرعية مثل حدود الحرية وضوابطها وقيمة المسئولية..، حيث يُمثل الحق في حرية الرأي والتعبير حقًا أساسيًا لكل إنسان/ مواطن، أكدته الكثير من المواثيق والدساتير والقوانين، القومية والإقليمية والدولية، كما يُمثل مطلبًا رئيسًا للصحافة، وغيرها من وسائل الإعلام، التقليدية منها والحديثة، حتى تقوم بأدوارها ووظائفها المتنوعة في المجتمع، مثل الرقابة والنقد والتوجيه..، ومن جانب آخر فإنه

لا توجد حرية دون مسئولية، ما يستلزم وضع الضوابط التي تنظم ممارسة هذا الحق عبر وسائل الإعلام المختلفة، الأمر الذي ينطبق بالتالي على المعالجة الصحفية والتناول الإعلامي للرموز والمقدسات الدينية.

وقد تعددت المداخل الخاصة بالدراسات التي تناولت قضية حرية الرأي والتعبير، ما بين مدخل القانون، ومدخل حقوق الإنسان والمواطن، ومدخل الثقافة، بالإضافة إلى مدخل الإعلام، حيث أفادت الدراسات السابقة الدراسة الحالية في الجانب الفكري والمعرفي، الخاص بالحق في حرية الرأي والتعبير، من حيث التعرف على الكثير من جوانب هذا الحق وأبعاده المجتمعية.

ومن جانب آخر فإن بعض الدراسات السابقة ألقى الضوء على ظاهرة "الإسلاموفوبيا"، أو رُهاب الإسلام، وهي ظاهرة تجلت بوضوح خلال السنوات الأخيرة في بعض المجتمعات الغربية، ما ساعد الباحث على تحليل وتفسير الموقف الذي اتخذته صحيفة (شارلي إبدو) موضوع الدراسة والبحث، والظروف والملابسات التي صاحبت هذا الموقف.

(1-4) مشكلة الدراسة:

في ظل حالة الاشتباك والجدل بين حرية الرأي والتعبير من جهة، واحترام الرموز الدينية ومقدساتها من جهة أخرى، تكمن مشكلة هذه الدراسة التي تبحث وتناقش إشكالية العلاقة بين حرية الرأي والتعبير، وبين احترام الرموز والمقدسات الدينية لمختلف الأديان، ومن ثم الحاجة إلى مدونة قواعد سلوك تضبط المعالجة الإعلامية للرموز والمقدسات الدينية، بما لا يؤثر سلبًا على حرية الرأي والتعبير، وإنما يساعد على تحقيق التعايش السلمي بين أتباع الأديان المختلفة، ويحترم مشاعر المنتمين لكل دين وأتباعه، فكيف يمكن تحقيق التوازن بين حرية الرأي والتعبير من جهة، واحترام المقدسات والرموز الدينية من جهة أخرى؟

(1-5) أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. رصد وتوصيف وتحليل رؤية عينة من الخبراء والنخب، الدينية والفكرية والأكاديمية، للعوامل الثقافية والفكرية والسياسية المؤثرة في رؤية الصحفيين بالمجتمعات الغربية لأبعاد حرية الرأي والتعبير وكيفية ممارستها بالتطبيق على حالة صحيفة (شارلي إبدو).
2. رصد العلاقة بين حرية الرأي والتعبير، وتناول الرموز الدينية، ومن ثم محاولة فض الاشتباك بين حرية الرأي والتعبير من جهة، وتناول الرموز والمقدسات الدينية من جهة أخرى.

3. إعداد مشروع "مدونة قواعد سلوك" خاصة بالمعالجة الصحفية والإعلامية للرموز الدينية في مختلف الأديان، وكيفية التناول والمعالجة صحفيًا وإعلاميًا.

(1-6) تساؤلات الدراسة:

تتمثل تساؤلات الدراسة في التالي:

1. هل الاختلاف بين ثقافة المجتمعات، الغرب والشرق مثالًا، يؤثر على التناول الصحفي والإعلامي للرموز الدينية؟ وكيف؟
2. كيف يمكن فض الاشتباك بين حرية الرأي والتعبير من جهة، وتناول الرموز الدينية من جهة أخرى؟
3. ما البنود التي يمكن تضمينها "مدونة قواعد سلوك" تختص بالمعالجة الإعلامية للرموز الدينية؟

(1-7) الإطار النظري للدراسة:

تستفيد الدراسة من الطرح النظري الخاص بكل من:

(1-7-1) المدخل الاجتماعي "Social Approach"

يُشير المدخل الاجتماعي، واستخداماته في ممارسات الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام، إلى مبدأين أساسيين:

المبدأ الأول: أن الصحافة، وغيرها من وسائل الإعلام، هي عملية اجتماعية، تُسهم في تحقيق عدد من الحاجات الاجتماعية والفردية، التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها من خلال مؤسساته المختلفة والمتنوعة، ومنها المؤسسات الصحفية والإعلامية، التي تُساهم بدورها في دعم منظومة القيم والأفكار السائدة والمحافظة على الإطار الثقافي السائد في المجتمع، ونشر الأفكار الجديدة التي تتفق مع توجهات المجتمع وفلسفته، ودعم المراكز والأدوار في المجتمع بما يتفق مع أهداف المجتمع الكلية[31].

المبدأ الثاني: تُمثل الصحافة مؤسسة اجتماعية "Social institution"، تُسهم في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث إنها تصهر الفردية في الإطار العام للمجتمع[32]، فالتنشئة الاجتماعية بمثابة عملية "تطبيع اجتماعي للإنسان"، باعتبارها العملية المسئولة عن بناء شخصية الإنسان، حيث تقوم بتحويل الإنسان من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي[33]، يتفاعل مع غيره من أعضاء المجتمع ومؤسساته، يكتسب قيمًا وسلوكيات، يعتنقها ويؤمن بها ويمارسها.

ومن ثم تقوم الصحافة بنصيبها في دعم وترسيخ قيم الحرية والحوار واحترام الآخر وقبوله.. إلخ، ما يؤثر بالتالي على بناء الرسائل الاتصالية ومحتوى الصحف ومناقشة القضايا المختلفة وكيفية معالجتها وصياغتها.

(2-7-1) نظرية المسئولية الاجتماعية "Social Responsibility Theory"

يُقصد بالمسئولية الاجتماعية للصحافة: ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الصحافة بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد، من ناحية، ومصالح المجتمع، من ناحية أخرى، أي أنها تقوم على مبدأ الحرية المسئولة[34]، حيث تبرز المسئولية الاجتماعية الواقعة على عاتق الصحافة والإعلام، باعتبارها واحدة من بين أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتثقيف في المجتمع. حيث يمس مبدأ "المسئولية الاجتماعية" مختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع ولا يستثني أحدًا، ومن ذلك مثلًا المؤسسات والشركات على مختلف توجهاتها واهتماماتها وتخصصاتها الصناعية والتجارية والخدمية[35]، بمعنى أنه تقع مسئولية على الجميع، من حيث احترام قيم المجتمع والمساهمة في تطويره وتنميته بما يحقق الصالح العام والخير العام[36].

وقد ظهرت نظرية "المسئولية الاجتماعية" في مجال الصحافة والإعلام في عام 1947م، مع صدور تقرير لجنة حرية الصحافة الأمريكية، تحت عنوان "صحافة حرة ومسئولة" A free and Responsible Press، وأصدرته لجنة حرية الصحافة التي عُرفت بلجنة هاتشينج لحرية الصحافة "Hutching Commission on Freedom of the Press"، ووقع على التقرير ثلاثة عشر عضوًا، وأكد التقرير حرية وسائل الإعلام، ومن جانب آخر أن كل حرية يقابلها مسئولية، ما يعني أن الحرية حق وواجب، انطلاق ومسئولية في الوقت ذاته، وأن التجاوزات التي تحدث بسبب الصحافة يكون لها ضرر كبير في المجتمع[37].

وعلى الرغم من أن البعض قد أبدى بعض الاعتراض على تلك النظرية، خوفًا من فرض المزيد من القيود والتضييق على حرية الصحافة، مثل روبرت و. ديزموند "Robert W. Desmond"، رئيس الجمعية الأمريكية لمدارس وأقسام الصحافة، إلا أنه يذهب إلى أن الصحافة الجيدة "Good Journalism" تحتاج إلى شيئين أساسيين، أولًا أن تكون حرة "Free" في الوصول إلى الحقيقة ونشرها " find and publish the truth"، ثانيًا أن تكون مسئولة تجاه تحقيق الصالح العام "Responsible—sincerely concerned with the public welfare"[38]، حيث تتمثل المسئولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع في "مجموع الوظائف التي يجب أن تلتزم بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتوافر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والرأي العام"[39].

وقد استجابت الجماعة الصحفية والإعلامية حول العالم للكثير من تلك الأفكار، وأصدرت مواثيق شرف تنظم الممارسة الصحفية وتضبط المعالجات الإعلامية للشأن العام بما يحويه من موضوعات وقضايا مختلفة.

(1-8) الإطار المنهجي للدراسة:

(1-8-1) نوع الدراسة:

- **على المستوى الزمني:** هي دراسة آنية، تبحث في واحدة من القضايا المعاصرة، من حيث تحقيق التوزان بين التعاطي الصحفي والإعلامي مع الرموز والمقدسات الدينية من جهة، دون الإخلال بالحق في حرية الرأي والتعبير من جهة أخرى.
- **على المستوى المعرفي:** هي دراسة وصفية تحليلية، تصف ظاهرة صحفية وإعلامية، حيث تسعى لتحليلها وتفسيرها، والخروج بآليات مناسبة للتعامل الصحفي والإعلامي مع الرموز والمقدسات الدينية.

(2-8-1) مناهج الدراسة:

تستعين الدراسة بالمناهج التالية:

- **منهج دراسة الحالة (Case study method):** حيث تعنى هذه الدراسة وعلى نحو رئيس بدراسة حالة حادثة صحيفة (شارلي إبدو)، والبحث في إمكانية الخروج بخلاصات عامة وتعميمات، من خلال فهم وتحليل وتفسير تفاصيلها ومختلف جزئياتها.
- **المنهج التحليلي (Analytical method):** وهو منهج يهتم بالتعمق في دراسة المشكلة موضوع البحث، من خلال تفكيك المشكلة ودراسة جزئياتها بدقة، عبر التحليل والنقد، وبعد ذلك استعادة الهيئة الكلية مرة أخرى من خلال التركيب، ليتم استنباط الأحكام واستنتاجها، حيث يهتم المنهج التحليلي بثلاث عمليات رئيسة هي: التفسير، النقد، الاستنباط.

(3-8-1) أداة جمع البيانات وأسلوب المعالجة:

اعتمدت الدراسة في عملية جمع البيانات على **إجراء مقابلات شخصية متعمقة،** (personal interviews in- depth)، باعتبارها أداة جمع معلومات مركزة، كما أنها منهج قوي لإنتاج معلومات ومعارف حول أوضاع البشر(40).

وتُعد المقابلات المتعمقة من أكثر أدوات البحث الكيفي استخدامًا، وهي تُسمى المقابلات شبه المقننة semi- structured أو المقابلات المتعمقة، حيث تتم المقابلات المتعمقة عندما يكون الباحث على علم بالأسئلة التي يريد إجابة عنها، ولكنه لا يرغب فى تقنين الأسئلة حتى لا يضعف من التفاعل، لذلك أُطلق على المقابلات

المتعمقة اسم "الحديث بهدف" Conversation with a purpose، وهو بالفعل جهد تضافري بين الباحث والمُشارك، فكما أن هناك أسئلة، هناك أيضًا إجابات[41].

على هذا النحو تُعرف المقابلة البحثية Research interview باعتبارها محادثة ذات بناء وهدف، تشتمل على طرح أسئلة دقيقة والاستماع لإجابات المبحوث بهدف الحصول على معارف[42]، ومن ثم اعتمد الباحث على مقابلات الصفوة (أو النخبة) Elite interview: التي تشير إلى المقابلات التي تُجرى مع أشخاص من القادة أو الخبراء في المجتمع، والأشخاص الذين عادةً ما يشغلون مراكز قوية أو مرموقة[43].

في هذا الإطار أجرى الباحث مجموعة مقابلات مُتعمقة من خلال استمارة مقابلة تضمنت بعض الأسئلة "المفتوحة" لتوجيه عملية إجراء المقابلة، مع عدد من الخبراء والمُتخصصين، في مجال المواطنة والحوار بين أتباع الثقافات والأديان، ومجال المعالجة الإعلامية للقضايا والموضوعات الدينية، بالإضافة إلى عدد من المُتخصصين في الصحافة والتشريعات الإعلامية، أخذًا في الاعتبار أن بعضهم يتحرك في عمله ونشاطه بين أكثر من مجال، وذلك على النحو التالي[44]:

(1) المجال الأول: المواطنة والحوار بين أتباع الأديان وأتباع الثقافات[45].

(2) المجال الثاني: المعالجة والتغطية الإعلامية للقضايا والموضوعات الدينية[46].

(3) المجال الثالث: الأخلاقيات والتشريعات الصحفية والإعلامية[47].

(2) حرية الرأي والتعبير بين الحرية والمسئولية

(2-1) مفهوم حرية الرأي والتعبير:

اهتم عدد غير قليل من الباحثين والمفكرين بدراسة موضوع الحق في حرية الرأي والتعبير، باعتباره أحد حقوق الإنسان على وجه العموم وأحد حقوق المواطن على وجه الخصوص، وقد تنوع انتماء هؤلاء الباحثين، فمنهم من أتى من خلفية صحفية وإعلامية، ومنهم من ينتمي إلى خلفية قانونية وتشريعية، ومنهم من هو معني على نحو رئيس بدراسة حقوق الإنسان وحقوق المواطنة.

يُقصد بحرية التعبير عن الرأي حق الأفراد في التعبير الحر عما يعتنقون من أفكار، دون أن يكون في ذلك مساس بالنظام العام وحقوق الآخرين، وهي حق أساسي للإنسان، ويرتبط بها مصطلح آخر هو "حرية الاتصال" التي تعني حرية البحث عن المعلومات والأفكار، وحرية التعبير عن الآراء وتلقي الأخبار والآراء والمعلومات ونشرها عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري (Mass Communication)، كالصحافة والراديو والتليفزيون والسينما[48].

إن حرية التعبير- على هذا النحو- تعني أن يكون الإنسان حرًا في التعبير عن ذاته، والتعبير عن رأيه سواء في قضاياه الخاصة أو في قضايا المجتمع الذي يعيش

فيه، وتشمل حرية التعبير بمعناها الواسع كلًا من حرية الاعتقاد وحرية الرأي، ويتطلب تحقيق حرية التعبير والرأي في مجتمع ما توافر عدد من الشروط الثقافية والفكرية في هذا المجتمع، منها: الإيمان الراسخ بالعقل والوعي بأهمية وفاعلية الحوار السلمي بين الأفكار والآراء؛ عدم التمييز بين أفراد المجتمع على أساس الفروق الفردية أو الجنس أو العرق أو اللون أو العقيدة، فالكل في المجتمع سواسية وبالتالي فإن الحقيقة ليست حكرًا على مجموعة دون أخرى أو طبقة دون طبقة أخرى؛ سيادة روح التسامح، والإيمان بحق الآخرين في التعبير عن آرائهم ولو كانوا أقلية[49]، أو مجموعة صغيرة العدد وقليلة التأثير.

في هذا الإطار تُعد مسألة "حرية الرأي والتعبير" واحدة من بين أبرز الإشكاليات التي تواجه العمل الصحفي، ربما منذ معرفة العالم بالصحافة- كوسيلة اتصال- وإلى اليوم، حيث تُمثل حرية الرأي والتعبير- إن جاز القول- الفصل الأول في حقوق الصحفيين والإعلاميين، ويُمثل المساس بحرية الصحافة والإعلام اعتداء على حق الجمهور في المعرفة.

ومن خلال مراجعة المواثيق، الدولية والإقليمية والمحلية، فإن ثمة اتفاقًا على حرية الرأي والتعبير كحق أساسي من حقوق الإنسان بوجه عام، ومن ذلك أن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"[50]، الصادر في عام 1948م، ينص في المادة "19" منه على أن "لكل شخص حقُّ التمتُّع بحرّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

وقد حاول "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"[51]، الصادر عام 1966م، إقرار الموازنة أو التوازن (Balance) بين الحرية من جهة والمسئولية من جهة أخرى، حيث تنص المادة "19" منه على أن "لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية: (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة".

ولعل نظرة بانورامية عامة على التشريعات المحلية، تُفصح بجلاء عن اهتمام مختلف الدول بأن تنص دساتيرها وقوانينها على حرية الرأي والتعبير، ومنها حرية الصحافة والإعلام، مع تنظيم تلك الحرية ببعض الضوابط، حتى وإن كشفت الممارسات العملية للأنظمة والحكومات عن غير ذلك.

وإذا كان موضوع هذا البحث يتعلق بالمجتمع الفرنسي وحادث صحيفة (شارلي إبدو)، فالجدير بالذكر هنا هو أن فرنسا كانت هي الدولة الأولى في العالم التي أقرت حرية الصحافة ونصت عليها في تشريعاتها[52]، حيث تنص المادة (10) من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في فرنسا عام 1789م على أنه "لا يجوز إزعاج أحد بسبب آرائه حتى وإن كانت دينية شريطة ألا يخل الإعلان عنها بالنظام العام المحدد وفي القانون"، وتنص المادة (11) على أن "حرية التعبير عن الأفكار والآراء هي واحدة من أثمن حقوق الإنسان. بالتالي يجوز لأي مواطن أن يتكلم، يكتب وينشر بحرية، باستثناء ما هو بمثابة إساءة استخدام لهذه الحرية في الحالات التي يحددها القانون".

ويؤكد الدستور الفرنسي 1958م، المُعدّل 2008م، في أكثر من موضع مبدأ الحرية الفردية وفقًا للشروط التي يحددها القانون، وهو في المادة (34) ينص على أنه "يحدد القانون القواعد المتعلقة بما يلي: الحقوق المدنية والضمانات الأساسية التي يتمتع بها المواطنون لممارسة الحريات العامة؛ والحرية والتعددية واستقلالية وسائل الإعلام؛ والالتزامات التي يتم فرضها لأغراض الدفاع الوطني على المواطنين في أنفسهم وفي ممتلكاتهم".

ومن جانبها أكدت الدساتير المصرية المتعاقبة حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، باعتبارها من الحقوق والحريات العامة، التي يقتضيها النظام الديمقراطي، ما يساعد في الوصول إلى الحقائق، وبما يضمن تدفق المعلومات من مصادرها المتنوعة وعبر الحدود المختلفة[53]، ومن ذلك أن المادة (65) من الدستور المصري الصادر عام 2014م تنص على أن "حرية الفكر والرأي مكفولة. ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر"، وتنص المادة (67) على أن "حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك. ولا يجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية أو ضد مبدعيها إلا عن طريق النيابة العامة، ولا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بسبب علانية المنتج الفني أو الأدبي أو الفكري، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن في أعراض الأفراد، فيحدد القانون عقوباتها. وللمحكمة في هذه الأحوال إلزام المحكوم عليه بتعويض جزائي للمضرور من الجريمة، إضافة إلى التعويضات الأصلية المستحقة له عما لحقه من أضرار منها، وذلك كله وفقًا للقانون".

وتنص المادة (2) من القانون رقم 180 لسنة 2018م بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام على أنه "تكفل الدولة حرية الصحافة والإعلام والطباعة والنشر الورقي والمسموع والمرئي والإلكتروني"، وتنص المادة

(3) على أنه "يحظر، بأي وجه، فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية، ويحظر مصادرتها، أو وقفها، أو إغلاقها. ويجوز استثناء فرض رقابة محددة عليها في زمن الحرب أو التعبئة العامة. وفي هذه الحالة للمجلس الأعلى أن يصدر قرارًا بضبط نسخ الصحيفة الورقية أو حذف أو حجب المادة المخالفة لتعليمات الرقابة في حالة نشرها في صحيفة إلكترونية، أو موقع إلكتروني أو وقف إعادة بثها في الوسيلة الإعلامية، ولذوي الشأن الطعن على القرار الصادر بذلك أمام محكمة القضاء الإداري".

وإن كان تفسير معنى حرية الرأي والتعبير يختلف اختلافًا كبيرًا عند التطبيق من دولة لأخرى، ومن فترة تاريخية إلى فترة أخرى في الدولة نفسها[54]، حيث يختلف المعنى والتطبيق من مجتمع إلى مجتمع آخر، حسب النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمناخ الثقافي الذي تعمل فيه الصحف وغيرها من وسائل الإعلام.

(2-2) الحرية.. مسئوليات، التزامات، واجبات:

يتفق المختصون بأحوال الصحافة والإعلام على أن الحرية تقابلها مسئولية، وأن كل حق يقابله واجب، ما يمكن التعبير عنه بمصطلح "الحرية المسئولة" (Responsible Freedom)، حيث تحاول التشريعات والمواثيق المختلفة الموازنة بين قيمة الحرية من جهة وقيمة المسئولية من جهة أخرى، وهو الأمر الذي تؤكده مواثيق الدول المختلفة حول العالم.

في هذا الإطار فقد اهتم الكثير من الباحثين، في مجالات الصحافة والإعلام، بدراسة أخلاقيات الإعلام وتشريعاته، حتى أصبح مسارًا دراسيًا وتخصصًا بحثيًا لبعض الباحثين[55].

جاء في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في فرنسا عام 1789م عبارات تعكس معنى الالتزام، مثلما تبين سابقًا، حيث تؤكد المادة (10) أنه لا يجوز إزعاج أحد بسبب آرائه حتى وإن كانت دينية "شريطة ألا يخل الإعلان عنها بالنظام العام المحدد وفي القانون"، وتؤكد المادة (11) مبدأ حرية التعبير عن الأفكار والآراء باعتبارها واحدة من أثمن حقوق الإنسان، وأنه يجوز لأي مواطن أن يتكلم، يكتب وينشر بحرية "باستثناء ما هو بمثابة إساءة استخدام لهذه الحرية في الحالات التي يحددها القانون".

وتنص المادة (53) من الدستور المصري 2014م على أن "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض".

(2-3) التزامات ومسئوليات الصحفيين والإعلاميين:

تُمثل حرية الصحافة والإعلام واحدة من السمات التي تميز المجتمعات الديمقراطية عن غيرها، ومن ثم فإن الحرية هي حق أصيل للجماعة الصحفية والإعلامية يُمكّنها من ممارسة دورها في المجتمع على النحو المطلوب، ما يحقق منفعة الوطن ويفيد المواطنين، ولكن من جانب آخر فإن الحق في حرية الصحافة يقابله مجموعة من الواجبات والمسئوليات نحو المجتمع، أفراده ومؤسساته، ونحو المهنة ذاتها، بمؤسساتها والعاملين فيها، باعتبار الصحافة رسالة تثقيف وأداة تنوير، كما أنها دعوة للخير والسلام والتنمية والاستقرار، تشترك مع غيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية- الرسمية والمدنية/ الشعبية- في تشكيل منظومة القيم السائدة في المجتمع[56]، حيث ينبغي للصحافة، وغيرها من وسائل الإعلام، المشاركة في عملية التنوير من خلال الالتزام بتحرير ونشر ما يفيد المجتمع، ويُسهم في توسيع مداركه ويؤدي إلى التأثير الإيجابي في سلوكيات الجمهور، ما يتطلب المحافظة على أدب الحوار، وانتقاء الألفاظ التي يستخدمها الصحفيون، ذلك أن حرية الصحافة ليست هي حرية السب والإهانة والتجريح والتطاول على الآخرين، وإنما تقوم على النقد الموضوعي للتصرفات والقرارات والمقولات التي يرى الصحفي"ة" أنها غير مناسبة للمجتمع، أو لا تفيده، أو قد تضره[57].

وإذا كانت التشريعات في الدول العربية المختلفة قد أكدت حرية الرأي والتعبير، فقد اهتمت أيضًا بالتأكيد على مسئوليات الصحافة والإعلام نحو المجتمع، ففي تحليل لها لتشريعات الصحافة والإعلام في عدد من الدول العربية توصلت ليلى عبد المجيد إلى أهم ما تضمنته تلك التشريعات فيما يتعلق بالالتزام بمبادئ المجتمع والحفاظ على مقوماته، ومنها: الدعوة إلى التضامن الاجتماعي، وعدم التحريض على بغض طائفة من الناس؛ عدم نشر ما يُعد انتهاكًا للأديان أو تعديًا عليها؛ عدم نشر ما يثير النعرات العنصرية أو الطائفية؛ تجريد الإساءة إلى الشعوب الأخرى[58]، وبشكل عام فإن ثمة مجموعة من الالتزامات والمسئوليات الواقعة على

عاتق الصحفيين والإعلاميين[59]، وهي مسئوليات تتنوع بين التزامات مهنية وأخرى أخلاقية وثالثة اجتماعية..

- **من الالتزامات والمسئوليات المهنية:** نقل الأنباء بدقة دون تحريف أو تشويه، وذكر الحقيقة من غير مراوغة أو تستر لا مبرر له؛ الالتزام- قدر الإمكان- بالموضوعية والصدق؛ عدم التحيز، وعدم الخلط بين الرأي والخبر؛ مراعاة الدقة والأمانة في التغطية الصحفية للأحداث والتصريحات والبيانات، في مختلف عناصر المادة التحريرية (الأسماء- التواريخ- الأعمار.. إلخ)، والتأكد من المصادر جيدًا، ما يحقق مصداقية المواد المنشورة ومصداقية الصحيفة ذاتها؛ تجنب اللجوء إلى الصور المبتذلة أو الفاضحة أو التي تسيء للمشاعر الإنسانية لدى الجماهير، أو العناوين المثيرة التي ليس لها سند؛ مراعاة الصورة الصحفية لأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهنية، فلا تأتي على حساب حرية الحياة الخاصة للأفراد أو العادات والتقاليد؛ احترام الحق في الخصوصية؛ عدم التجهيل.

- **من الالتزامات والمسئوليات الأخلاقية للصحافة:** التزام الصحفي بمستوى أخلاقي عال، بحيث يتمتع بالنزاهة ويمتنع عن كل ما يسيء إلى مهنته، كأن يكون دافعه إلى الكتابة مسألة شخصية على حساب الصالح العام.

-**من الالتزامات والمسئوليات الاجتماعية للصحافة:** أن يتصرف الصحفي بشكل مسئول اجتماعيًا، ويحترم مسئوليته إزاء الرأي العام وحقوقه ومصالحه؛ احترام حقوق الإنسان ومبادئ التعاون بين الشعوب والاشتراك في الكفاح من أجل هذه الحقوق؛ عدم الدعاية إلى الحرب أو الحض على الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضًا على العنف؛ الالتزام بالقيم الثقافية للمجتمع؛ أن يراعي الصحفي"ة" مسئوليته تجاه المجتمع الدولي فيما يتعلق باحترام القيم التي اتفق عليها هذا الكيان الاعتباري؛ عدم إهانة أو تحقير الأديان السماوية، واحترام الأديان التي يعترف بها المجتمع، ومن ثم عدم نشر ما يؤثر بالسلب على تماسك المجتمع.

نصل بذلك إلى أن الدساتير والمواثيق المختلفة قد أكدت حرية الرأي والتعبير، وما يرتبط به من حقوق مثل الحق في البحث عن المعلومات والحصول عليها، وطرح الأفكار وتلقيها ونشرها، وفي الوقت نفسه فإن هذه الحرية ليست حرية مطلقة بل هي حرية مقيدة، أو بالأحرى "حرية مسئولة" (Responsible freedom)، حيث تنص قوانين كل دولة على مجموعة من الضوابط بما يتفق ونظامها، بهدف تأمين احترام حقوق الغير ومنع الإساءة إليهم بكافة صورها وحماية الأمن القومي وسلامة الأرض[60]، ومن تلك الضوابط- على سبيل المثال لا الحصر- احترام الأديان ورموزها ومقدساتها وعدم الإساءة إليها، ما يساهم في دعم السلم الاجتماعي والتعايش المشترك في إطار من الاحترام المتبادل والتعاون لصالح الجميع.

(4-2) مبادئ أخلاقية:

في إطار الحديث عن واجبات الصحفيين والتزاماتهم تنبغي الإشارة إلى مجموعة من المبادئ الأخلاقية للتعامل الصحفي/ الإعلامي مع المواقف المختلفة، التي تتحدد في النقاط التالية:

1. **مبدأ الوسطية**: ويعني الاعتدال في اتخاذ المواقف، فالشيء الأخلاقي يقع في الغالب بين طرفي النقيض.
2. **مبدأ الصحة العامة**: فما هو صحيح بالنسبة للفرد يكون صحيحًا بالنسبة للكل (فلسفة الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط)، ولكي نقيس صحة سلوكنا يجب أن نتصرف طبقًا للقواعد التي نريد من غيرنا أن يلتزم بها، ويلعب الضمير الشخصي دورًا كبيرًا في تحديد الشيء الصحيح من الشيء الخاطئ، فالضمير يخبرنا بما هو صحيح، لذلك نشعر بالذنب عندما نخالف ضمائرنا.
3. **مبدأ المساواة**: فالعدل يتحقق عندما يعامل كل فرد دون تمييز على أساس عرقه أو جنسه أو مكان إقامته، أو دينه أو مذهبه.. إلخ.
4. **مبدأ الفائدة**: أي تحقيق أكبر فائدة لأكبر عدد من الأشخاص (فلسفة الفيلسوف الإنجليزي جون ستيوارت ميل)، فعندما نحكم على أمر من الأمور أنه صحيح أو خاطئ يجب أن نضع في اعتبارنا صالح المجموع الأكبر من الناس، ويتوجب على الصحفي أن يقيس جميع النتائج السلبية والإيجابية المترتبة على النشر، حتى يختار ما يُعظّم الفائدة ويُقلل الخسارة[61].

هنا ينبغي الوقوف عند مبدأ الفائدة، ويُقصد به الفائدة العامة، ما يُعبر عنها أيضًا بالمنفعة العامة أو المصلحة العامة أو الخير العام، (Public Good)، (Common Good)، (General Welfare)، (Public Interest)، وهو مبدأ يمكن تحقيقه في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تحقق فلسفة الفائدة العامة صالح المجتمع ككل وصالح جميع المواطنين/ البشر[62].

(3) حادث صحيفة (شارلي إبدو) وتداعياته

(1-3) جريدة دانماركية 2005م وإعادة النشر 2006م:

نشرت صحيفة يومية دنماركية، تُدعى (يولاندس بوستن)، اثني عشر رسمًا كاريكاتيريًا مُسيئًا للنبي محمد (ص) في عددها الصادر يوم 30 سبتمبر 2005م، ويفسر أحد الباحثين هذا الأمر بمجموعتين من الأسباب، أولًا: أخطاء بعض مثقفي الجالية المُسلمة في الدنمارك، حيث إنهم نقلوا ميراث عداوة تاريخية، وأنهم جانبوا الإنصاف في التمييز بين الخير والشر، ودخلوا في أوهام المجابهة مع مؤسسات الغرب؛ ثانيًا: شعور المجتمع الدنماركي بأزمة

هوية، وصعود التيار اليميني المحافظ ودعوته للحفاظ على التقاليد الثقافية للمجتمع الدنماركي، ومن جانب آخر التضارب بين القيم المتضمنة لحرية الرأي والتعبير في المواثيق الغربية وبين المواقف السياسية والإعلامية، حيث اعتبر الإعلام الدنماركي أن هذه الرسوم من باب حرية الرأي والتعبير(63).

وفي عام 2006م عاودت صحيفة (شارلي إبدو) نشر تلك الرسومات، وكان من بينها رسم يصور النبي محمد مُعتمرًا عمامة على شكل قنبلة يتدلى منها فتيل الإشعال، ورسم آخر كشخصية مُسلحة بسكين محاطة بامرأتين منتقبتين(64). وفي عام 2011م أثارت (شارلي إبدو) الجدل مُجددًا، حيث غطت القضية التي تناولت نشر رسوم كاريكاتيرية مُسيئة للنبي محمد في محاولة منها لاستفزاز مشاعر المسلمين تحت غطاء حرية التعبير، ما تسبب فى إطلاق النار على مكاتب الصحيفة الواقعة في منطقة الدائرة العشرين في باريس، كما تعرّض موقعها الإلكتروني للاختراق، وفي السنة التالية أيضًا، نشرت الصحيفة سلسلة من الرسوم الكرتونية الساخرة عن النبي محمد(65).

(2-3) حادث 2015م:

في السابع من يناير عام 2015م تعرض مقر صحيفة (شارلي إبدو) في باريس لهجوم من قبل "جهاديين"، ربما ينتمون لتنظيم القاعدة، بعد نشرها رسوم تسخر من النبي محمد، حيث أرادت الصحيفة أن تختبر بسخريتها اللاذعة من الأعراق والأديان والسياسة حدود ما يمكن أن يتحمله المجتمع باسم حرية التعبير، وقتل في هذا الحادث "12" شخصًا، من بينهم بعض أشهر رسامي الكاريكاتير في فرنسا، وذلك عندما اقتحم "سعيد" و"شريف كواشي"، المسلحان ببنادق آلية، مقر الصحيفة في باريس وأمطرا المبنى برصاص بنادقهما الآلية، وفي مواجهات متفرقة، قتلت الشرطة الشقيقين "شريف وسعيد" ومُسلحًا ثالثًا قتل خمسة أشخاص في الساعات الثماني والأربعين التي تلت الهجوم على (شارلي إبدو)، ففي اليوم التالي قتل "أميدي كوليبالي"، أحد معارف "شريف كواشي" شرطية فرنسية بالرصاص، وفي التاسع من يناير قتل أربعة يهود في متجر لبيع المأكولات اليهودية، وقال في تسجيل مصور إنه يعمل باسم تنظيم الدولة الإسلامية، ومن جانبها قتلت الشرطة الفرنسية المهاجمين الثلاثة في مواجهات منفصلة، كما تم القبض على "14" من شركائهم المزعومين تمهيدًا لمحاكمتهم(66).

هكذا كان نشر الرسوم الكارتونية المسيئة للنبي محمد هو السبب الرئيس في الهجوم على غرفة تحرير (شارلي إبدو) أثناء الاجتماع التحريري الصباحي للصحيفة(67)، حيث أودى عنف المتشددين الإسلاميين بحياة أكثر من 250 في فرنسا منذ بدء هذه الهجمات التي ألقت الضوء على الصعوبات التي واجهت فرنسا لاحتواء تهديد متشددين محليين وأجانب(68).

ويُذكر أنه انطلقت حملة دولية للتضامن مع ضحايا صحيفة (شارلي إبدو) تحت عنوان "أنا شارلي" (Je suis Charlie)، ذلك الشعار الذي بدا كما لو كان مرادفًا لعبارة "أنا فرنسي"، ورسم البعض هذا الشعار بأحرف بيضاء على خلفية سوداء، وغزا الشاشات والشوارع وقوائم الطعام بالمطاعم، كما عاد الأطفال من مدارسهم ومعهم حرف "C" مكتوبًا على أيديهم، وتم إجراء حوارات مع تلاميذ عمرهم سبعة وثمانية أعوام عند خروجهم من مدارسهم الابتدائية للتعليق على بشاعة الأحداث وأهمية حرية الرسوم الكاريكاتيرية، ووقف طلاب المدارس الثانوية دقيقة حدادًا، كنوع من الانتماء للجماعة الوطنية الفرنسية، مع فرض جزاءات على الطلاب الرافضين للحداد، حيث فسر الأمر كما لو كان نوعًا من أنواع التأييد الضمني للإرهاب(69).

غير أن هذه الحملة أصبحت مصدر جدل من خلال حملات أخرى على صفحات التواصل الاجتماعي الرافضة لأعمال العنف من جهة، والرافضة أيضًا للسخرية في الموضوعات والرموز الدينية(70).

(3-3) إعادة النشر في 2020م:

بدأت فرنسا، في يوم الأربعاء 2 سبتمبر 2020م، محاكمة "14" شخصًا يُشتبه في أنهم قدموا المساعدة لمتشددين إسلاميين نفذوا هجومًا على صحيفة (شارلي إبدو) الساخرة، حيث يواجه المتهمون الأربعة عشر، ومنهم ثلاثة يُحاكمون غيابيًا وقد لا يكونون على قيد الحياة، عدة اتهامات منها تمويل الإرهاب والانضمام لمنظمة إرهابية وتزويد المهاجمين بالسلاح. والمتهمون الغائبون هم حياة بومدين رفيقة كوليبالي وقت الهجمات والأخوان محمد ومهدي بلحسين. وسافر الثلاثة إلى مناطق، كان ما يُسمى بـ "تنظيم الدولة الإسلامية"، يسيطر عليها في سوريا قبل أيام من الهجمات، وربما قتلوا هناك(71).

بالتزامن مع بدء تلك المحاكمة عاودت صحيفة (شارلي إبدو) الفرنسية الساخرة نشر رسوم تسخر من النبي محمد، وقد أثارت موجة غضب عارمة في جميع أنحاء العالم الإسلامي(72).

يفسر "محمد ثروت" هذا الأمر بأن عنف التعامل من جانب المسلمين جعلهم يصرون على نشر الرسوم وإعادة نشرها(73)، حيث يوضح الكاتب الصحفي "كارم محمود" أن الإساءة للأديان تُضعف من وجهة نظر المعتدلين أمام المتشددين والمتطرفين، حيث إن إساءة البعض للدين/ الأديان، تبرر لممارسي العنف توجهاتهم المتشددة وممارساتهم المتطرفة(74).

ومن جانب آخر فإن الثقافة الغربية تسمح بانتقاد كل الرموز حسبما يوضح "سامح عبدالله" على العكس من ثقافة الشرقيين(75)، ففي الوقت الذي يرسم فيه الشرق هالة ويسبغ قداسة حول الرموز الدينية، تتميز المجتمعات الغربية بمجال واسع من الرحابة في نقد الرموز

الدينية حسب "سامح يني"[76]، حتى أن الغرب- بتعبير الدكتورة سهير صالح- يتجرأ أحيانًا على الذات الإلهية والرسل والأنبياء[77]، ويوضح "الدكتور عبد الله زلطة" أن الدول الغربية بها سقف عال من حرية الرأي والتعبير بشكل كبير جدًا، فهناك يتقبلون الانتقاد بشكل عادي، فقد تخطوا هذه المرحلة منذ فترة كبيرة جدًا[78]، ما يعكس ارتفاع سقف الحرية في الغرب عنه في الشرق، حسبما اتفق الخبراء الذين استعانت بهم الدراسة.

كتب رئيس التحرير "لوران سوريسو" في مقال صاحب الرسوم التي نُشرت على غلاف المجلة الأربعاء (الثاني من سبتمبر 2020م) "لن ننحني أبدًا. لن نستسلم"[79]. وكتب مدير الصحيفة الساخرة في العدد الجديد يقول: "لن ننبطح أبدًا، ولن نتراجع أبدًا"، موضحًا أن هذه الرسوم ستعود إلى الصفحة الأولى من الصحيفة بمناسبة المحاكمة وهو أمر وصفه بـ "الضروري"، وأضاف أن مؤسسته رفضت في السابق دعوات نشر رسومات كاريكاتيرية جديدة عن النبي محمد لغياب مبرر معقول. وفي حديث لإذاعة "أوروبا 1" الفرنسية في العاصمة باريس، بارك فيليب فال، مدير الصحيفة الساخرة عند وقوع الهجوم عليها، مبادرة المدير الجديد بإعادة نشر الرسومات، واصفًا إياه بالصحفي الممتاز[80].

وكتب فريق/ هيئة التحرير أن الوقت الحالي هو الوقت المناسب لإعادة نشر الرسوم و"ضروري" مع بدء المحاكمة[81]، وأنه "كثيرًا ما طُلب منا منذ يناير 2015، نشر رسوم كاريكاتيرية أخرى للنبي، لكننا كنا نرفض القيام بذلك، ليس لأن ذلك محظور، فالقانون يسمح لنا بذلك، ولكن لأنه يلزمنا سبب وجيه للقيام بذلك، سبب يحمل معنى ويضيف شيئًا ما إلى النقاش"، بحسب ما ذكرت وكالة "فرانس برس"، وأضاف فريق (شارلي إبدو): "إعادة نشر هذه الرسوم الكاريكاتيرية هذا الأسبوع الموافق لبدء محاكمة منفذي هجوم يناير 2015 يبدو أمرًا ضروريًا بالنسبة لنا"[82].

(3-4) ذبح المدرس الفرنسي- 16 أكتوبر 2020م[83]:

في 16 أكتوبر 2020م ضج الرأي العام الفرنسي والعالمي بعد قطع رقبة مُعلّم، عرض على تلاميذه في المدرسة الإعدادية، في حصة للتربية الوطنية عن حرية التعبير، رسومًا كاريكاتيرية للنبي محمد (ص)، ليعود مرة أخرى الجدال بين حرية الرأي والتعبير والإساءة إلى الرموز والمقدسات، خاصة الإسلامية في أوروبا.

بدأت الواقعة ببلاغ حول تحركات مشبوهة لأحد الأشخاص تنتهي بنحر رقبة مُعلّم، حيث اتصال هاتفي للشرطة عن مشتبه فيه يتجول في محيط مدرسة كونفلانس سانت أونورين بشمال غرب باريس، ليصرح لاحقًا مسؤولون بأن رجلًا ذبح مُعلّمًا بإحدى المدارس الإعدادية أمام مدرسته في إحدى ضواحي العاصمة باريس، بعد أن كان المدرس قد عرض على تلاميذه رسومًا كاريكاتيرية للنبي محمد (ص)، والمعلم اسمه "صامويل باتي"، "47" سنة، يعمل مُعلمًا لمادتي التاريخ والجغرافيا في إحدى مدارس ضواحي باريس.

وبينما تواصل السلطات تحقيقها، شغلت تغريدة نشرها حساب جرى إقفاله على موقع "تويتر"، المحققين أيضًا بعدما أظهرت صورة لرأس الضحية، لمعرفة إن كان المعتدي هو مَن نشرها أو شخص آخر، وفق ما نقلت قناة "العربية". وأُرفقت بالصورة رسالة تهديد للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، قال ناشرها إنه يريد الانتقام.

قتلت الشرطة الجاني بالرصاص، واعتقلت 5 آخرين من بينهم والدا تلميذ في مدرسة كونفلانس سانت أونورين، حيث كان يعمل المدرس، وأشخاص في المحيط غير العائلي للمهاجم.

وذكر مصدر في الشرطة، أن شهودًا سمعوا المهاجم يهتف "الله أكبر"، وقال المتحدث باسم الشرطة، إنه يجرى التأكد من هذه المعلومات، وقال مصدر قضائي فرنسي، إن منفذ الهجوم من أصل شيشاني ومولود في موسكو ويبلغ من العمر "18" عامًا، وفق ما نقلت وكالة أنباء "فرانس برس" عن المصدر.

وأدانت الجالية الشيشانية في أوروبا مقتل المدرس، وجاء في بيان صادر عن تجمع الجالية الشيشانية في أوروبا، ونقلته قناة "BFMTV"، أن "تجمع الشيشانيين في أوروبا يدين هذه الجريمة بأشد العبارات الممكنة، ويريد أن يجدد التأكيد على موقفه الذي يدين جميع أشكال التطرف الديني وأي أعمال عنف"، كما دعا البيان السياسيين ووسائل الإعلام إلى الانتباه للتصريحات التي قد تؤثر سلبًا على الجالية الشيشانية، مُشددًا أنه "لا يمكن تحميل أي مجتمع مسؤولية التصرفات الفردية لأبنائه".

وتضمن منشور على "تويتر" في التاسع من أكتوبر مزاعم بأن مدرس تاريخ في كونفلانس سانت أونورين عرض على التلاميذ، رسومًا كاريكاتيرية قيل إنها تصور النبي محمد. واحتوى المنشور مقطعًا مصورًا لرجل قال إن ابنته المسلمة كانت من تلاميذ الفصل، وإنها صدمت وانزعجت من تصرفات المعلم. وحث الرجل الذي ظهر في المقطع مستخدمي "تويتر" على تقديم شكوى للسلطات وإقالة هذا المدرس.

وفي تعليق على الواقعة، قال الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" إن ذبح المُعلّم كان يستهدف بهذا الهجوم ضرب حرية التعبير، مضيفًا: "قتل مواطن اليوم لأنه كان مُعلمًا ولأنه كان يُدرّس التلاميذ حرية التعبير"، ووصف "ماكرون" الهجوم بأنه إرهاب لـ"الإسلاميين"، وقال إن "البلاد بأكملها تقف مع المعلمين.. الإرهابيون لن يقسموا فرنسا.. الظلامية لن تنتصر".

وما يزيد من وطأة ذلك الهجوم أنه يأتي بعد ثلاثة أسابيع من هجوم بآلة حادّة نفّذه شاب باكستاني يبلغ "25" عامًا أمام المقر القديم لصحيفة (شارلي إبدو)، أسفر عن إصابة شخصين بجروح بالغة. كما يأتي الاعتداء الذي نفذه الشاب الشيشاني، ليكمل موجة الاعتداءات غير المسبوقة التي شهدتها فرنسا عام 2015م وأسفرت عن مقتل 258 شخصًا. وسجلت اعتداءات عدة بالسلاح الأبيض، في مناطق متفرقة.

(5-3) رد الفعل بين مؤيد ومعارض:

تأرجح رد الفعل بين تأييد ما نشرته الصحيفة الفرنسية من باب حرية الرأي والتعبير، وبين معارضتها من منطلق الشعور بالمسئولية وضرورة احترام الرموز الدينية. فقد نظر البعض إلى قرار إعادة نشر الرسوم باعتباره بادرة تحد دفاعًا عن حرية التعبير، لكن آخرين اعتبروه استفزازًا جديدًا من جانب (شارلي إبدو) "التي أثارت لوقت طويل الجدل بهجومها الساخر على الدين"[84].

إن الأمر يبدو مُحيرًا بعض الشيء، بين مجتمعات غربية تؤمن بالحرية اللامتناهية وغير المحدودة، وبين مجتمعات شرقية تحترم الرموز والمقدسات الدينية وترفض الإساءة إليها..

(1-5-3) رد فعل المجتمع الفرنسي:

قال الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" تعليقًا على قرار المجلة إعادة نشر رسم للنبي محمد: "لدينا حرية تعبير، وحرية عقيدة، ولدينا حريات في فرنسا ولكن علينا أيضًا إظهار الاحترام والكياسة"[85]، وقال أيضًا خلال مؤتمر صحفي أثناء زيارته للعاصمة اللبنانية بيروت، الثلاثاء أول سبتمبر 2020م، إن رئيس فرنسا لا يمكنه أبدًا أن يقيّم "الخيارات التحريرية للصحفي"، وأشار إلى حرية الصحافة وحرية التعبير بفرنسا قائلًا "في فرنسا هنالك أيضًا حرية التجديف (السخرية من الأديان).. وأنا هنا لحماية هذه الحريات"، وأضاف "أعتقد أننا سنفكر غدًا في النساء والرجال الذين قُتلوا بطريقة جبانة فقط لأنهم كانوا يرسمون ويكتبون ويصححون"، وأدان "ماكرون" خطاب الكراهية لكنه قال إن هذا لا ينطبق على رسوم شارلي إبدو، وقال "الرسوم الكاريكاتيرية ليست خطابات كراهية"[86].

ومن جانبه كتب رئيس الوزراء الفرنسي "جان كاستيكس" على تويتر عبارة بسيطة لكنها مُعبرة: "شارلي دائمًا"[87].

(2-5-3) موقف الإعلام الفرنسي:

استقبلت وسائل الإعلام الفرنسية موضوع الرسوم، وما صاحبها من حالة جدل، بكثير من الاهتمام، ففي رسالة مفتوحة نُشرت الأربعاء، 23 سبتمبر 2020م، دعت نحو مائة وسيلة إعلامية فرنسية إلى التعبئة والحشد من أجل الدفاع عن حرية التعبير في البلاد إثر تلقي صحيفة "شارلي إبدو" مجددًا تهديدات من تنظيم القاعدة على خلفية إعادة نشر رسوم كاريكاتيرية لنبي الإسلام، فيما تستمر محاكمة المشتبه بتنفيذهم الهجوم على الصحيفة الذي أسفر عن مقتل 12 شخصًا في 7 يناير 2015م، وجاءت الرسالة بمبادرة من الصحيفة الساخرة بعد تعرض عدد من صحفييها إضافة إلى مديرة الموارد البشرية لتهديدات جدية تضع حياتهم على المحك، حيث نقلت

"ماريكا بريت" مديرة الموارد البشرية في (شارلي إبدو) من منزلها بعد تعرضها لتهديدات خطيرة.

وقال "ريس" مدير الصحيفة الساخرة في تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية "بعد إعادة نشر الرسوم الكاريكاتيرية للنبي محمد في 2 سبتمبر 2020، تعرضت شارلي إبدو مرة جديدة للتهديد من قبل منظمات إرهابية. وتشكل هذه التهديدات استفزازًا حقيقيًا وسط محاكمة اعتداءات يناير 2015م. إنها تهديدات تذهب أبعد من شارلي (إبدو) لأنها تستهدف أيضًا كل وسائل الإعلام وحتى رئيس الجمهورية".

وأضاف "بدا من الضروري بالنسبة إلينا أن نقترح على وسائل الإعلام التفكير في استجابة جماعية تناسب طبيعة هذه التهديدات" دون تحديدها. وتابع "بفضل التعبئة التاريخية لوسائل الإعلام الفرنسية من خلال نشر هذه الرسالة بشكل جماعي إلى مواطنينا اليوم، نرغب في توجيه رسالة قوية للدفاع عن مفهومنا لحرية التعبير، وأبعد من ذلك حتى، حرية كل المواطنين الفرنسيين".

وجاء في هذه الرسالة المفتوحة المعنونة "معًا لندافع عن الحرية"، "اليوم، في العام 2020، يهدد بعضكم بالقتل على وسائل التواصل الاجتماعي بعد تعبيرهم عن آراء فردية. وسائل الإعلام صنفت صراحة كأهداف من قبل منظمات إرهابية دولية"، وأضافت "نحن نحتاج إليكم.. يجب أن يفهم أعداء الحرية أننا كلنا أعداؤهم مهما كانت اختلافاتنا في الرأي أو المعتقدات"[88].

ودعا الصحفي والفيلسوف الفرنسي "برنار هنري ليفي" على حسابه على "تويتر" الصحافة الفرنسية إلى إعادة مشاركة الرسومات قائلًا "ريس مدير (شارلي إبدو) معه حق: لو قامت بقية الصحف بنشر الرسوم الكاريكاتيرية، لا أحد كان سيموت في مقر الصحيفة. يجب مشاركة هذه الرسومات. ليس لأنها مضحكة، بل لأنها حصانتنا الجماعية التي نعتمد عليها من التعصب"[89].

وفي مفارقة نشرت مجلة كاثوليكية وموقع يهودي رسومًا كاريكاتيرية لشارلي إبدو تسخر من المسيح والبابا والمحرقة واليهود، دعمًا للأسبوعية الساخرة، وقالت مجلة (ايتود) اليسوعية التي أُسست عام 1956م في مقال مقتضب إلى جانب عبارة "أنا شارلي" على خلفية سوداء "قررنا أن ننشر على الانترنت بعض رسوم شارلي إبدو الكاريكاتيرية عن الكاثوليكية، أن نتمكن من أن نسخر من بعض أوجه المؤسسة التي ننتمي إليها علامة قوة، الفكاهة في الإيمان دواء جيد ضد التعصب". ويظهر في أحد رسوم الرسام شارب مدير شارلي إبدو الذي قتل في الهجوم، والذي نشر خلال زيارة البابا فرنسيس لريو دو جانيرو في يوليو 2013م الحبر الأعظم بلباس بحر لامع كالأزياء التي يتم ارتداؤها خلال كرنفال ريو وهو يقول "إنه مستعد لأي شيء لجذب زبائن"، ونشر موقع جوبوب الثقافي اليهودي الذي يلقى شعبية كبرى بين الشباب، عدة رسوم ساخرة لشارلي إبدو، من أشهرها رسم

نشر في نوفمبر 1978م يظهر هتلر مُبتهجًا مع تعليق "وأخيرًا يمكننا القول إن هتلر طريف جدًا"، أو في أكتوبر 1980م عندما تسأل شارلى إبدو الحكومة "عما إذا كان من الحكمة بناء محطات نووية قرب دور عبادة يهودية؟"[90].

(3-5-3) إدانة الإرهاب ورفض السخرية:

كان هناك من أدان الإرهاب، وفي نفس الوقت رفض الإساءة للدين الإسلامي ورموزه ومقدساته..

من ذلك مثلًا أن الكاتب الفرنسي "إيمانويل تود" ذهب إلى أن إدانة العمل الإرهابي لا يترتب عليها تقديس (شارلي إبدو)، وأنه إذا كان من حق المرء ازدراء دينه فإنه لا يجب أن ينسحب على حقه في ازدراء دين الغير "وبشكل خاص في السياق الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي يسم المجتمع الفرنسي حاليًا. التطاول بصورة متكررة، منهجية، على محمد وهو الشخصية المركزية لدى جماعة ضعيفة ويُمارس ضدها تمييز ينبغي له، أيًا كان رأي المحاكم، أن يُعد تحريضًا على الكراهية الدينية والعرقية والعنصرية"[91].

(4-5-3) رد فعل غاضب بين سلمي وعنيف:

أثارت الرسوم المسيئة موجة غضب واسعة في المجتمعات الإسلامية، عندما نُشرت لأول مرة قبل ما يقرب من عشر سنوات من الهجمات[92]، وهو رد فعل تنوع بين السلم والعنف.

قال مسلمون إن رسم عمامة النبي على شكل قنبلة وصم لجميع المسلمين بالإرهاب، تمامًا مثل رسم في (شارلي إبدو) صور النبي وهو يتحدث إلى إسلاميين متشددين قائلًا لهم إن من الصعب أن يحبهم البلهاء[93].

وبعد نشر الرسوم في عام 2006م، حذر متشددون على الإنترنت من أن المجلة ستدفع ثمن سخريتها، وذهبت جماعات إسلامية إلى أن نشر هذه الرسوم قد حرض على كراهية المسلمين، وهو ما رفضته محكمة فرنسية في عام 2007م[94].

في مصر، أعلن الأزهر رفضَه الكامل واستنكارَه الشديد لما قامت به مجلة (شارلي إبدو) الفرنسية، وحذر الأزهر من أن الإصرار على جريمة إعادة نشر هذه الرسوم المسيئة، يرسخ لخطاب الكراهية ويؤجج المشاعر بين أتباع الأديان، ويقف حائط صد نحو خلق بيئة صحية يعيش فيها الجميع على اختلاف دياناتهم ومعتقداتهم، ويُعد استفزازًا غير مبرر لمشاعر ما يُقارب المليارى مُسلم حول العالم، كما أنه كفيل بأن يُعرقل جهودًا عالمية قادتها كبرى المؤسسات الدينية على طريق الحوار بين الأديان، بلغت ذروتها بتوقيع وثيقة الأخوة الإنسانية بين أكبر رمزين دينيين في العالم، خلال فبراير 2019م[95]. كما كرر الأزهر إدانته الشديدة للهجوم الإجرامي

على مقر (شارلي إبدو) مطلع عام 2015م، مؤكدًا رفض الإسلام لأي أعمال عنف، داعيًا القائمين على المجلة لاحترام معتقدات الآخرين ومقدساتهم. وطالب الأزهر المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم في التعدي على مقدسات المسلمين ورموزهم، مُشيرًا أن الازدواجية في التعامل مع أتباع الأديان وسياسة الكيل بمكيالين وغض الطرف عن جرائم اليمين المتطرف لن تقدم للإنسانية إلا مزيدًا من الكراهية والتطرف والإرهاب[96].

وقد أدان الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين[97] ما فعلته الصحيفة الفرنسية، وقال الأمين العام للاتحاد "علي القره داغي" في بيان صحفي أصدره الاتحاد، إن "هذه الرسوم تعد استخفافًا بالمسلمين، وقلة احترام بحقهم". وأضاف أن من شأن هذا تأجيج مشاعر المسلمين في كل مكان، الأمر الذي يساعد على إثارة الفتن بين المسلمين وغيرهم لأنها تؤدي إلى زيادة الحقد والكراهية بين أصحاب الأديان المختلفة وضرب السلام الاجتماعي بين الناس"، وطالب "العالم الحر بالوقوف في وجه هذه الإساءات المتكررة للرسول محمد والمسلمين"، مُشيرًا أنه "لا يمكن أبدًا بأي حال من الأحوال تبرير هذه الأفعال غير المسئولة بحرية الصحافة والتعبير"، وأن "هذه الأفعال تدخل ضمن مضمون ازدراء الأديان المرفوض الذي يخالف الشرائع والقوانين والأعراف والفطرة السليمة التي تستنكر هذه الإساءات البشعة في حق الرموز والأديان والمعتقدات"[98].

وإذا كان المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية[99] قد أدان العنف، ونشر على "تويتر" ردًا على الرسوم: "حرية الرسوم الكاريكاتيرية وحرية كراهيتها مكفولتان ولا شيء يبرر العنف"[100]، إلا أن رئيس المجلس "محمد موسوي" كشف عن أن المجلس يدرس رفع دعوى ضد المجلة الفرنسية الأسبوعية الساخرة (شارلى إبدو). وقال موسوى فى مقابلة مع راديو (فرنسا الدولي): "إن هذه الدعوى من الممكن رفعها أمام القضاء الأوروبي أو أمام قضاء إقليم (ألزاس) الفرنسي حيث سيتم اتهام الأسبوعية الفرنسية بـ "تعمد الإساءة" للمسلمين. وأشار إلى أن قرار إطاري تم اتخاذه في هذا الشأن في نوفمبر عام 2008م على المستوى الأوروبي، وينص على معاقبة التحريض على الكراهية بما فى ذلك الدينية، موضحًا أن القانون المحلي بإقليم (الألزاس وموزيل) يسمح بملاحقة (شارلي إبدو) لنشرها الرسوم الكاريكاتيرية للنبي محمد صلى الله عليه وسلم إذ ينص قانونها على أن الأعمال التي تتضمن ازدراء "تعاقب". وكرر رئيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية دعوته لمسلمي فرنسا بعدم التظاهر ضد الفيلم المسيء أو المجلة الفرنسية.. معربًا عن اعتقاده بأن أي تظاهر في السياق الحالي غير مجد. وأضاف "أنه يتعين على المسلمين في فرنسا احترام الإطار القانوني الذي يسمح بتنظيم

التظاهر"، موضحًا أن غضب المسلمين في فرنسا مشروع، بخاصة أن الرسوم المسيئة جرحت معتقداتهم الدينية "إنه استفزاز.. ولديهم الحق في التعبير عن سخطهم". وطالب موسوي المسلمين في فرنسا مضاعفة جميع المبادرات التي تساعد على التعريف برسالة النبي محمد. واختتم رئيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بقوله "إن المسلمين في فرنسا أظهروا خلال الأسبوع الماضي أنهم قادرون على مواجهة الاستفزازات بهدوء وكرامة"[101].

(3-6) (شارلي إبدو) تنتقد الجميع:

لقد دأبت صحيفة (شارلي إبدو) على السخرية والتهكم من جميع الأديان، بما في ذلك الرموز والمقدسات، الأمر الذي رصدته بعض الصحف والمواقع على النحو التالي[102]:

في 7 فبراير 2007م، ظهر عدد (شارلي إبدو) ويصور على غلافه ثلاثة رجال دين، يهودي ومسلم ويتوسطهما مسيحي، ويتهكم من محاولة ممثلي الأديان المفترضين السيطرة على خطاب المجلة الناقد والساخر والراغبين في تكميم صوتها ومنعها من العمل. يبدو الرجال الثلاثة غاضبين للغاية ويحمل كل واحد منهم رمزه الديني الخاص وهم يقولون بصوت واحد "يجب تغطية شارلي إبدو".

في 9 أكتوبر 2011، نشرت (شارلي إبدو) رسمًا كاريكاتيرًا يسخر من السياسة الإسرائيلية تجاه إيران والتهديدات التي كانت تطلقها إسرائيل بمهاجمة إيران. يصور الرسم، الذي جاء بعنوان "إسرائيل تريد مهاجمة إيران"، جنديًا إسرائيليًا يقول "لم نقدّر ذلك" ويحمل في يده عددًا من مجلة خيالية رسم على غلافها النبي موسى وهو نصف عار وقد وضعت قنبلة في مؤخرته، بينما جاء على غلاف المجلة عبارة "موسى شاذ".

في 7 ديسمبر 2011م، خصصت (شارلي إبدو) غلافها للمسيح ورسمته تحت عنوان "عشاء الحمقى"، في إشارة إلى قصة "العشاء الأخير" للمسيح وتلاميذه المذكورة في الإنجيل. يبدو المسيح مادًا يديه وتعلو وجهه ابتسامة عريضة ويقول "إلى الطاولة".

في 30 مايو 2012م، وطوال عام 2012م، كرّست (شارلي إبدو) جهودها للسخرية من فضيحة تسريب وثائق مهمة من الفاتيكان، حيث رسمت على غلافها بابا الكنيسة الكاثوليكية السابق "بنوا السادس عشر" تحت عنوان "جاسوس في الفاتيكان"، ورسمت حيوان خلد (يرمز في فرنسا إلى التجسس) وقد أخرج رأسه من عباءة البابا من جهة عضوه الذكري.

في 4 مارس 2013م، سخرت (شارلي إبدو) بقسوة من عادة ختان الذكور لدى اليهود في اليوم الثامن بعد ولادتهم. ظهر رسم ساخر يبدو فيه رجل دين يهودي يحمل سكينًا مُلطخًا بالدم وأمامه طفل رضيع موضوع على لوح تقطيع خشبي بينما يقف والده بجانبه. يسأل الأب "لماذا لا ننتظر حتى يبلغ سنًا يفهم فيها هذا الأمر؟"، فيرد رجل الدين اليهودي "لا، علينا أن نستغل عدم فهمه طالما نستطيع التحكم فيه".

في 13 مارس 2013م، وبمناسبة انتخاب بابا جديد للكنيسة الكاثوليكية، وضعت (شارلي إبدو) على غلافها صورة تسخر من المسيح وقد ظهر مُعلقًا على الصليب يمد لسانه وحوله بعض رجال الدين المسيحي، وهو يقول لهم: "أنزلوني من هنا... أريد أن أصوّت في الانتخابات".

وأصدرت (شارلي إبدو) في عام 2014م عددًا خاصًا مكرسًا للسخرية اللاذعة من قصة ولادة المسيح عنونتها "القصة الحقيقية لولادة المسيح الصغير"، فيه العذراء، أم المسيح، وقد فتحت رجليها وكأنها تضع مولودًا وخرج منهما طفل صغير مُحاطًا بأشعة صفراء، في سخرية وتهكم لا حدود له.

في 18 يوليو 2014م، ظهر رسم ساخر في "شارلي إبدو" يتهكم من السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين ويصور مشهدًا مُتخيلًا في قطاع غزة. يبدو فيه جندي إسرائيلي فوق دبابة ويقول "حماس تأخذ سكان غزة كرهائن"، فيتابع جندي إسرائيلي آخر وهو يطلق النار على مدني بالقول "ولهذا السبب فنحن نقتل الرهائن".

في 6 يناير 2016م، وبمناسبة الذكرى السنوية الأولى لاعتداء عام 2015م، أصدرت (شارلي إبدو) عددًا خاصًا يصور على غلافه الله بصورة شخص غاضب يحمل على ظهره بندقية نارية وكتبت فوقه "القاتل لا زال يركض".

في 6 نوفمبر 2019م، ظهر رسم في عدد (شارلي إبدو) يتحدث عن "الله والأخلاق" ويصور ثلاثة رجال دين، مسيحي ويهودي ومسلم، يقفون كما لو كانوا بائعين في مطعم "ماكدونالدز" ويستقبلون طلبات الزبائن. يقول رجل الدين المسيحي لواحدة من الزبائن "وجبة ماكدونالدز ملحدة؟ كبيرة مع البطاطا المقلية والكوكا كولا؟".

في 3 فبراير 2020م، رسمت المجلة النبي موسى وهو يحمل اللوح الذي تقول الرواية الدينية إنه نزل عليه من الله ويتضمن "الوصايا العشرة" المعروفة. غير أن (شارلي إبدو) كتبت على اللوح "وصايا شارلي إبدو العشرة" ورددت عشر مرات نفس العبارة المقذعة في كل وصية وتقول "يا الله سوف نضاجعك".

من جانبه نشر موقع (اليوم السابع)[103] تقريرًا ذهب فيه إلى إساءة صحيفة (شارلي إبدو) لكل الأديان، وكيف أنها هاجمت اليهودية والمسيحية والإسلام، من قبل، فقد طالت سخرية المجلة المسيحية وديانات أخرى، فالمجلة وعلى مدار تاريخها نشرت العديد من الرسوم الساخرة من السيد المسيح ونظام الباباوية بالفاتيكان على الرغم من أنها مجلة في دولة معظم سكانها من المسيحيين.

إن سياسة (شارلي إبدو) جعلتها تتعرض للكثير من النقد، حيث يُذكر أن صحيفة الفاتيكان "لوسيرفاتوري رومانو" قد انتقدت مجلة (شارلي إبدو) لتصويرها "الرب" على أنه إرهابي يحمل بندقية، في صورة رجل ملتح يمثل الإله يحمل بندقية كلاشنيكوف على كتفه ويرافقه نص "بعد مضي عام.. مازال القاتل طليقًا"، وذلك عند إحيائها الذكرى السنوية الأولى للهجوم الإرهابي على مكاتبها في باريس.

وتشير الصحيفة أن الكاريكاتير يظهر مفارقة محزنة للعالم الذي يحرص على نحو متزايد أن يكون صحيحًا من الناحية السياسية ولكنه لا يحترم عقائد المؤمنين، وقالت إن هذه المعالجة تجاه القضايا الدينية ليست جديدة- مُشددة على أن الشخصيات الدينية أدانت مرارًا العنف باسم الرب.

وأضافت الصحيفة "وراء الراية الخادعة للعلمانية، تنسى المجلة مرة أخرى ما يكرره قادة كل الأديان من نبذ العنف باسم الدين– وأن استغلال الرب لتبرير الكراهية هو كفر حقيقي، وهو ما أكد عليه البابا فرانسيس عدة مرات"، "إن في اختيار شارلي إبدو مفارقة حزينة بأن هذا العالم أصبح أكثر حساسية لأن يصبح سليم سياسيًا، ولكن لا يرغب في الاعتراف أو احترام إيمان المؤمنين بالآلهة بغض النظر عن الدين"، فبعد أسبوع من الهجوم على شارلي إبدو، أدان البابا فرانسيس القتل باسم الرب ولكنه حذر من أن يُهان الدين وقال "القتل باسم الرب سخف"، ونبه أيضًا إلى أن كل ديانة لها كرامتها وأن هناك حدودًا، وعلق البابا "إذا تحدث صديق بشكل سيء عن والدتي، فعليه أن يتوقع أن يحصل على لكمات، وهذا طبيعي. لا يمكنك استفزاز، أو إهانة إيمان الآخرين، لا يمكنك السخرية من ذلك"[104].

يتضح بذلك اتجاه صحيفة (شارلي إبدو) إلى الهجوم على جميع الأديان، والسخرية من جميع الرموز والمقدسات، ما يساعدنا في تفسير وتفهم إساءتها للنبي محمد، فهي تظن أن في ذلك انتصارًا لحرية الرأي والتعبير والفن، ولكن غاب عن الصحيفة أنها بمثل هذا الأفعال، قد تثير الكراهية والتحريض ضد الدين وأتباعه، ما

يؤدي إلى زعزعة الاستقرار والسلام المجتمعي، على مستوى العلاقة بين أبناء وسكان المجتمع الواحد، وعلى مستوى العلاقة بين المجتمعات بعضها بعضًا.

يرجع الأمر هنا إلى تأثر الصحيفة، والمجتمع الفرنسي ككل، بالثقافة الغربية التي تنتقد الجميع، ويدلل الدكتور سامح فوزي على ذلك بالصحافة اليونانية مثلًا التي تنتقد المؤسسة الكنسية، والممارسات الدينية، والرموز الدينية، رغم أن الأرثوذكسية متجذرة في المجتمع، وينص الدستور اليوناني على ذلك، موضحًا أن السبب يعود إلى تأثر المجتمع بالثقافة الغربية، حتى إن لم يكن على نفس مستوى مجتمعات وسط وشمال أوروبا[105]، ففي الغرب بشكل عام- وبتعبير "د. ثروت فتحي"- لا توجد "تابوهات" دينية، وفي المقابل فإنهم يقدسون حرية الرأي والتعبير، وهي مسألة غالية عندهم، وهم يعتبرون أن هذا الحق من صميم الحريات[106]، وحسب الدكتورة سهير صالح فإنه يظل الحل الأمثل لضمان سلام المجتمع في يد الصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الإعلامية وفي يد من ينظم الإعلام[107].

(4) مشروع مقترح لمدونة قواعد سلوك

من بين الحلول التي تقدمها هذه الدراسة مشروع "**مدونة قواعد سلوك مهنية**"، يلتزم بها الصحفيون من مختلف التيارات والانتماءات عند التعرض للرموز الدينية، حرصًا على مشاعر المنتمين لكل دين وأتباعه من المؤمنين به، ورغبة في الحفاظ على السلم المجتمعي، وتدعيم منظومة القيم الإيجابية المتمثلة في التسامح والتعاون والعيش المشترك، وغيرها.

في هذا الإطار تقدم الدراسة الحالية، من واقع المقابلات التي تم إجرائها مع الخبراء والمتخصصين، مقترح مدونة قواعد سلوك، خاصة بالمعالجة الصحفية والإعلامية مع الرموز الدينية، أمام المؤسسات الصحفية والإعلامية، الدولية والإقليمية والوطنية، لعلها تساهم في تأكيد قيم التعايش السلمي والتعاون المشترك واحترام التعددية الدينية ونشر قيم التسامح واحترام الآخر وقبوله (من المؤسسات الدولية: الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)، ومن المؤسسات الإقليمية: اتحاد الصحفيين العرب (FAJ)، اتحاد الصحفيين الأفارقة (UAJ)، ومن المؤسسات الوطنية/ القومية- مصر على سبيل المثال: نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام).

ونأخذ في الاعتبار هنا أن "مدونة السلوك" لا تُعتبر قيدًا على حرية الصحافة وممارسات الصحفيين، بل هي مجموعة من الضوابط والأخلاقيات المهنية،

التي تُمثل شكلًا من أشكال التنظيم الذاتي، حيث تستهدف إعمال التوازن بين الحرية والمسئولية، من جانب الصحفيين والإعلاميين أنفسهم، وصولًا إلى "الحرية المسئولة" التي تراعي قيم المجتمع/ المجتمعات وتقاليدها وأعرافها، حيث توازن "الحرية المسئولة" بين حرية الفرد من جهة وتحقيق صالح المجتمع والخير العام والمصلحة العامة من جهة أخرى(108).

إن الأخلاقيات هي "قواعد للسلوك توجهنا إلى الطريقة الأفضل أو الأصح للتصرف في موقف معين. وتُستمد الأخلاقيات من مصادر متعددة مثل الأديان السماوية وأقوال الفلاسفة والعادات والتقاليد"، ومن جانب آخر تتضمن أخلاقيات الإعلام عدة أمور، منها: المعايير التي توجه المشاركين في الاتصال الإنساني؛ الاختيارات التي تواجه الإعلاميين أثناء عملهم وترشدهم إلى الطرق الصحيحة للفعل الإعلامي؛ عملية صنع القرار أو الاختيارات في وسائل الإعلام على مبادئ أخلاقية(109).

على هذا النحو فإن "شرف مهنة الصحافة وقواعد حرية التعبير عن الرأي لا يُقصد منها في أي حال من الأحوال تقييد حريات الأفراد أو الجماعات، وإنما المقصود هو ضمان المصداقية وإعادة الثقة المفقودة بين الصحافة وقطاعات كبيرة من الرأي العام"(110).

في هذا الإطار ومن خلال استطلاع رأي عدد من الخبراء والمتخصصين أمكن التوصل إلى بنود خاصة بمدونة سلوك مهنية خاصة بالتعاطي الصحفي والإعلامي مع الرموز الدينية.

حيث يمكن تقديم هذا المشروع المقترح على النحو التالي:

مشروع مقترح لـ "مدونة قواعد سلوك"

خاصة بتناول الرموز والمقدسات الدينية

تنطلق مدونة قواعد السلوك من التأكيد على أهمية ومكانة الحق في حرية الرأي والتعبير، وهو الحق الذي أكدته المواثيق الدولية والإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى الدساتير والقوانين ومواثيق الشرف الصحفية والإعلامية، حيث يمارس الصحفيون والإعلاميون هذا الحق بما يُمكّنهم من الوصول إلى المعلومات ونشر الآراء، الأمر الذي يعود على الجمهور بالفائدة وعلى المجتمع بالنفع.

ومن جانب آخر فإن ثمة تأكيد آخر على أن هذه الحرية هي حرية مسئولة، مقيدة وغير مُطلقة، حيث ترتبط الحرية بالمسئولية التي تؤكد مبدأ التعايش السلمي وعدم الإساءة للآخرين، ومن ثم تحقيق الخير العام ومصلحة الجميع.

الغرض

يسترشد الصحفيون والإعلاميون، من مختلف وسائل الإعلام، المقروءة والمسموعة والمرئية، التقليدية والحديثة، بقواعد مدونة السلوك عند المعالجة الإعلامية والتعاطي الإعلامي مع أي من الرموز والمقدسات الدينية في أي من الأديان، بما يُساهم في تحقيق التعايش السلمي، وترسيخ ثقافة التسامح في المجتمع بين المواطنين بعضهم بعضًا، وبين البشر جميعًا، حيث القدرة على قبول الآخر المختلف والعمل معه دون تمييز ودون إقصاء، انطلاقًا من زاوية الإيمان بالتعددية والتنوع.

نطاق التطبيق

تُطبق مختلف وسائل الإعلام، التقليدية والحديثة، من الصحف والإذاعة والتليفزيون والمواقع الصحفية الإلكترونية، قواعد مدونة السلوك الخاصة بالتعاطي الإعلامي مع أي من الرموز الدينية لأي من الأديان، حيث تنطبق قواعد مدونة السلوك على الصحفيين والإعلاميين العاملين في مختلف وسائل الإعلام، عند التعاطي الإعلامي مع الشأن الديني ورموزه.

أخذًا في الاعتبار أن مدونة قواعد السلوك ليست ذات طابع قانوني أو إلزامي، وإنما تمثل شكلًا من أشكال التنظيم الذاتي، وسندًا للقوانين المختلفة التي تؤكد مسئولية وسائل الإعلام أمام الجمهور والمجتمع.

مبادئ وقواعد

ثمة مجموعة من السلوكيات والممارسات التي يجب على الصحفيين والإعلاميين الالتزام بها في ممارساتهم الصحفية والإعلامية، وهي على النحو التالي:

1. الالتزام بالقيم الإنسانية السامية، والقيم الأخلاقية النبيلة، التي اتفق عليها المجتمع الإنساني، والتي من شأنها تمكين المجتمع من تحقيق مبدأ التعايش السلمي والعمل المشترك، مثل قيم الحرية المسئولة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان، واحترام الآخر ومعتقداته، واحترام خصوصية المجتمعات والفئات الأخرى، واحترام التعددية والتنوع على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

2. التركيز على بناء المجتمع، وتحقيق أهداف التنمية، ما يتطلب عدم إثارة الخلافات والنزاعات بين مكونات المجتمع الواحد.

3. الالتزام بمبدأ المواطنة، وبالأخص في بعده الثقافي، حيث تعني المواطنة الثقافية احترام التعددية والتنوع الثقافي والهويات الثقافية الفرعية للمواطنين، ومن ذلك الحق في ممارسة حرية الرأي والتعبير، عن الأفكار والمعتقدات والآراء، والحق في الاختلاف، بالإضافة إلى حرية ممارسة العقيدة والحق في بناء دور العبادة.. إلخ.

4. التأكيد على عدم انتهاك أي من الحقوق الدينية والعقدية، التي من شأنها النيل من الأديان، ورموزها ومقدساتها، ذلك أن حرية الرأي والتعبير يجب أن تصون حريات الآخرين، بما ذلك دينهم ورموزهم ومقدساتهم الدينية.

5. الالتزام بالقيم المهنية، والمحددات والضوابط الأخلاقية المُتعارف عليها، في الممارسة الصحفية والإعلامية، مثل الصدق والدقة والنزاهة والحياد والموضوعية، بالإضافة إلى فصل الرأي عن الخبر، واحترام الرأي والرأي الآخر.

6. تأكيد الحق في الخصوصية الثقافية والحضارية للآخرين، ومن ذلك مراعاة الخصوصية الدينية للمنتمين لأي دين من الأديان، حتى تقوم العلاقة بين مختلف الأطراف على الاحترام المتبادل.

7. تجنب استهداف تحقيق السبق الصحفي وسرعة النشر والمرور "Traffic"، على حساب القيم المهنية والأخلاقية.

8. مواجهة ظاهرة خطابات الكراهية والعنف والتعصب، الديني والعرقي والثقافي، ونبذ التطرف والعنصرية والكراهية بين أتباع الأديان ورموزهم الدينية ومقدساتهم.

9. عدم ربط الإرهاب والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان بأي دين من الأديان، والعمل على مواجهة ظاهرة العنف والتعصب الديني، من خلال تجنب إثارة الفتن والأحقاد والضغائن وبث الكراهية ضد أي من الأديان.

10. تجنب إسباغ صورة نمطية (Stereotype)، أو تبني أفكار مسبقة عن أي من المجموعات الدينية، بشكل يشوه الحقائق ويُصعّب من عملية التعايش السلمي بين أتباع الأديان.

11. تجنب تغذية النزعات العنصرية والعرقية والدينية ضد المجموعات الدينية، أو التحريض على العنف والتمييز تجاه مختلف الأديان في الوطن الواحد.

12. احترام قيمة الرموز والشخصيات الدينية، سواء الشخصيات الراحلة أو الحالية، وتجنب الإساءة للرسل والأنبياء، أو الطعن فيهم، أو التجاوز في حقهم، من خلال الكتابة أو الرسم أو في أي شكل آخر، ما يعني عدم تحقيرها أو السخرية منها بأي وسيلة من الوسائل قد تؤدي إلى ازكاء السخط في النفوس وتهدد حالة السلم والأمن المجتمعي.

13. مراعاة تنوع الثقافات، وأن تعمل كل ثقافة على استيعاب غيرها من ثقافات، ترسيخًا لقيمة الحوار بين أتباع الثقافات والأديان المختلفة والمتنوعة.

14. البعد عن التمييز والتنمر، وعدم التقليل من شأن الآخر المختلف في الدين.

15. مراعاة طبيعة المجتمع، واحترام ثقافة الجمهور المتلقي الذي يتوجه له الصحفيون والإعلاميون برسائلهم، من حيث المستوى الثقافي والفكري والانتماء الجغرافي والديني.. إلخ.

16. فهم سياقات الرموز الدينية وتأثيرها على العامة، حيث تمثل الرموز الدينية- بشكل أو بآخر- رأي الدين وتوجهاته عند بعض القطاعات من الجمهور، ما يتطلب احترام وتقدير مشاعر أتباع الأديان ومعتنقيها.

17. التفكير العلمي والتناول الموضوعي، والاهتمام بكشف الحقائق والمعلومات، بعيدًا عن التجريح والإهانة والتهكم والإساءة، وتجنب تصيد الأخطاء، عند التعاطي الإعلامي مع أي من الرموز والمقدسات الدينية.

18. تناول الرموز الدينية في إطار دورها العام، وما تطرحه من رؤى وأفكار، وليس في شخصها، وأن يكون ذلك في إطار من الحديث الموضوعي الذي يبتعد عن الإثارة الشخصية، وألا ينطوي ذلك على إسقاط سلبي على المعتقد الديني نفسه.

19. استخدام لغة حوار راقية ومهذبة عند نقد الرموز الدينية، فيكون الهدف توصيل الرسالة وليس الإساءة، فالانتقاد لا يعني الإساءة أو الإهانة أو السباب، بل هو رقابة مجتمعية على كل مؤسسات المجتمع، ولصالح المجتمع.

20. أن يكون التناول موضوعيًا عند ممارسة النقد العلمي والموضوعي، وليس بهدف التحريض الإعلامي، فيكون النقاش حول تفسيرات دينية أو قراءات

تاريخية لأحداث دينية، وألا يشكل التناول في ذاته مساسًا برموز دينية طالما أنه بلغة علمية وموضوعية، وليس مجرد تعبيرات عاطفية غاضبة أو نشر مشاعر سلبية.

21. تجنب التلاعب في البيانات والمعلومات عند نشرها، وعدم اجتزاء التصريحات أو اقتطاعها من سياقها.

22. تجنب موضوعات السجال الديني، والامتناع عن كل ما يحض على التمييز والتعصب والكراهية بين أتباع الأديان، فلا ينطوي الحديث على مفاضلة بين أهل العقائد، ولا يكون في الأمر مقارنة بين الأديان أو المعتقدات، بهدف إبراز أفضلية دين على دين آخر، أو الرغبة في بيان صلاحية معتقد وفساد معتقد آخر، حيث تندرج هذه جميعًا في سياق التحريض أكثر من النقاش العلمي والتفكير الهادئ.

23. الحفاظ على الثوابت الدينية، في كل دين ومعتقد، وتجنب تناول الموضوعات التي تصطدم بالعقيدة، احترامًا للمشاعر الدينية عند أتباع الدين/ الأديان وعدم جرح مشاعرهم.

24. ضبط وتوضيح المفردات والمصطلحات المُستخدمة في التناول الإعلامي لأي رمز من الرموز الدينية، وبالتالي تجنب المصطلحات والعبارات التي تتضمن تجريحًا أو سخرية أو أي شكل من أشكال الإساءة.

25. احترام حق الآخر في أن تكون له حقائقه الخاصة، وأن تكون له أفكار غير أفكارك، ما يعني ألا يفرض الصحفي"ة" والإعلامي"ة" قيمه الخاصة على الآخرين.

26. اللجوء للمؤسسات الدينية والمراكز المتخصصة لمراجعة الموضوعات والقضايا الشائكة، التي تتناول الأمور الدينية الملتبسة، للحصول على معلومات صحيحة، ومنعًا لإثارة اللغط حولها.

27. التناول المتوازن لردود الأفعال في حال صدور أي محتوى يتعدى على الرمز الديني، حتى لا يكون هناك تطرف في رد الفعل.

28. الأخذ في الاعتبار "مبدأ الفائدة" المتحققة من وراء النشر، والمصلحة التي يحققها النشر أو البث، سواء للجمهور أو للمجتمع المحلي، والإقليمي، والدولي، ومن ثم التفكير جيدًا في عواقب النشر ونتائجه.

(5) خاتمة الدراسة

في ظل حالة الجدل، التي تُثار أحيانًا، بين حرية الرأي والتعبير والفنون الصحفية المختلفة ومنها الفن الكاريكاتيري من جهة، وبين احترام الرموز والمقدسات الدينية لمختلف الأديان من جهة أخرى، وهي حالة فيها الكثير من مساحات الاتفاق ونقاط الاختلاف، فإن الأمر يتطلب العمل على تحقيق التوازن (Balance) بين الحرية والمسئولية، بين الحق والواجب، وهي مهمة الجماعة الصحفية والإعلامية، سواء على المستوى المهني أو المستوى الأكاديمي، فقد بات الأمر مُهمًا، مُحيرًا ومُقلقًا بعض الشيء، فقد تتسبب المعالجة الصحفية والإعلامية لأمر ما يتعلق برمز ديني في انتشار الكراهية بين المختلفين دينيًا في بعض الأحيان، كما تُثير الغضب الشديد والثورة العارمة في المجتمعات المحافظة في أحيان أخرى.

إن إساءة استخدام أي حق أمر وارد الحدوث، ولكن الحل لا يكون في رفض التصدي للمشكلة وعدم النص على تجريمها ولكن علاجها يكون بوضع الضوابط التي تمنع سوء الاستخدام، ومن ثم ضرورة احترام الأديان ورموزها، والتفريق بين ما يمثل تعبيرًا عن رأي، وما يمثل إساءة وإهانة، ذلك أن "الفرق واضح بين السخرية من مبدأ ديني أو مجرد انتقاد سلوك رجل دين"[111].

وقد أكدت الدراسة، ما أوضحته الكثير من الدراسات والكتابات السابقة، أن المجتمعات الغربية تختلف بطبيعة الحال عن المجتمعات الشرقية، خاصة فيما يتعلق بالدين/ الأديان، والموقف من السلطة/ السلطات الدينية، حيث يرتفع سقف الحرية في الغرب عنه في الشرق، الأمر الذي يفسر إقدام الصحيفة الفرنسية (شارلي إبدو)، ومن قبلها الصحيفة الدنماركية (يولاندس بوستن)، على نشر الرسوم المسيئة للرسول محمد (ص)، حيث دأبت (شارلي إبدو) على انتقاد جميع الأديان ورموزها ومقدساتها، ومن جانب آخر يفسر الأمر غضب المجتمعات الشرقية والإسلامية التي تحترم الرموز والمقدسات الدينية بشكل أكبر من المجتمعات الغربية.

وتعتقد الدراسة الحالية أنه إذا كانت حرية الرأي والتعبير قيمة مهمة وأساسية، لا غني عنها في المجتمعات المتقدمة والديمقراطية، فمن الواجب أن يؤخذ في الاعتبار دور الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام في دعم وترسيخ قيم السلام المجتمعي والتعايش المشترك واحترام الآخرين وعدم الإساءة إليهم، ومن ذلك احترام الأديان ورموزها ومقدساتها، وهو ما يتفق مع الدراسات التي أُجريت حول الحق في

حرية الرأي والتعبير، حيث تُشكل حرية الصحافة وكافة وسائل الإعلام تعبيرًا صادقًا عن ممارسة هذا الحق.

ومن هنا تأتي أهمية إقرار "مدونة قواعد سلوك" تُساعد الصحفيين، وغيرهم من الإعلاميين، في مختلف وسائل الإعلام، على التعاطي الصحفي والإعلامي مع الرموز والمقدسات الدينية، تقوم على تأكيد حرية الرأي والتعبير، واحترام الرموز والمقدسات الدينية في الوقت ذاته.

وفي هذا الإطار على الصحفي"ة" أن يسأل نفسه جيدًا، خاصة في الموضوعات ذات الطبيعة الجدلية والشائكة، مجموعة من الأسئلة قبل النشر، وهي أسئلة من نوع:

- ما القيمة التي يتضمنها المحتوى المزمع نشره؟
- ما الفائدة التي سوف تعود على الصحيفة والقراء من وراء النشر؟
- هل سيحقق المجتمع/ الوطن أية فائدة من هذا النشر؟
- هل من المتوقع أن يُسبب النشر تجريحًا لفئة من فئات المجتمع؟
- هل يُمثل المحتوى المنشور إساءة أو تمييزًا بشكل أو بآخر؟ أو أنه يحمل خطاب كراهية؟
- كيف يمكن معالجة الموضوع في إطار من الاحترام ودون المساس بقيم التسامح والسلام الإيجابي والعيش المشترك؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة، وغيرها، تُساعد الصحيفة والصحفي"ة" على اتخاذ القرار الخاص بالنشر من عدمه، بالإضافة إلى كيفية المعالجة والتعاطي الصحفي في حالة النشر.

(1-5) اقتراحات وتوصيات:

قدم الخبراء، الذين تم إجراء المقابلات المتعمقة معهم، مجموعة من الاقتراحات والتوصيات، التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

- تدريب أبناء الأقليات والمهاجرين على عدم العيش في "جيتو" (Ghetto)، وعدم الانعزال عن المجتمع الذي يعيشون فيه، ومن ثم حثهم على الاندماج

في أوطانهم الجديدة، لقطع الطريق على أية إدعاءات توحي بمحاولتهم تغيير هوية المجتمع.

- التواصل مع الجهات الإعلامية الغربية، وتنظيم لقاءات مشتركة لإزالة الشبهات حول مفهوم الرموز والمقدسات الدينية.

- العمل على بناء الثقة بين المؤسسات الدينية والصحفيين، وحث رجال الدين على الانفتاح والتواصل مع الصحفيين والإعلاميين، وتقبل النقد، من منطلق أن لا أحد فوق النقد أو المساءلة.

- تنظيم لقاءات دورية بين رجال الدين من جهة والصحفيين والإعلاميين من جهة أخرى، لفهم بعضهم بعضًا، خاصة وأن رجال الدين يحتاجون الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام بهدف نشر الأخبار والإعلام وتوضيح الأمور غير المفهومة للجمهور.

- تخصيص مساحات مناسبة في الصحف، وفي غيرها من وسائل الإعلام، لمعتنقي كل دين للكتابة عن رموزهم، ما يدعم المعرفة بالآخر الديني، من منطلق أن المعرفة تزيل التعصب وتكافح التطرف.

- وضع معايير وتشريعات تُطبق على الجميع، وتُلزم باحترام الذات الإلهية والقيم والرموز الدينية، وتجرم الاجتراء على الأديان، وتحدد عقوبات لمن يخرج عن المواثيق الملزمة في هذا الشأن، مع التطبيق الفعلي لها من قِبل المؤسسات الصحفية والإعلامية.

- إعداد دليل إرشادي يلخص المصطلحات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير،احترام الآخر، الحوار بين أتباع الأديان والثقافات.. وغيرها من مصطلحات وقضايا وموضوعات تتعلق بالحوار والمواطنة وحقوق الإنسان.

- أن تهتم الكيانات المعنية بالحوار بإصدار نشرة شهرية ترصد الأنشطة المتعلقة بحوار الأديان والثقافات عالميًا، حتى تتضح الصورة عند الآخر المخالف في الرأي والدين، وتوضح مفهوم حرية الرأي والتعبير.

- تنظيم دورات تدريبية للصحفيين والإعلاميين على كيفية تغطية القضايا والموضوعات الدينية ومعالجة الملف الديني، بهدف الإلمام بالأمور الدينية: العقدية واللاهوتية.

- توعية الصحفيين والإعلاميين بنوعية القضايا التي من الممكن إثارتها، وكيفية معالجتها، انطلاقًا من مبدأ الفائدة والمصلحة العامة.

- تفعيل دور المراكز الإعلامية بالمؤسسات الدينية، والعناية بتوفير المعلومات والبيانات المتكاملة، من منطلق الشفافية والمصارحة، والاستعانة بمتخصصين في العمل الصحفي والإعلامي.

(2-5) ما يُثيره هذا البحث من بحوث ودراسات أخرى مستقبلية:

يُثير البحث الحالي، وما توصل إليه من نتائج، أهمية إعداد مجموعة أخرى من الأبحاث والدراسات، في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مثل:

- رؤية القيادات الدينية لصورتهم في الصحافة ومختلف وسائل الإعلام، في ظل تأثير ملكية الصحيفة/ المؤسسة الإعلامية والانتماءات الدينية والفكرية للصحفيين والإعلاميين، وغيرها من عوامل.

- العلاقة بين مسئولي المراكز الإعلامية التابعة للمؤسسات الدينية، والصحفيين والإعلاميين، وتأثير تلك العلاقة على التناول الصحفي والمعالجة الإعلامية للرموز والمقدسات والقضايا والموضوعات الدينية.

- العلاقة بين قدرة رسامي الكاريكاتير على مناقشة مختلف الموضوعات والقضايا، وحرية التعبير عنها، في إطار المسئولية الاجتماعية، وتأثير ثقافة المجتمع ورد فعل الجمهور، وغيرها من ظروف وعوامل تحكم بيئة العمل الصحفي والإعلامي.

- موقف مختلف شرائح المجتمع، وإنتاجهم الأدبي والفني، من العلاقة بين قضية احترام الرموز والمقدسات الدينية، وإشكالية حرية الرأي والتعبير، على سبيل المثال لا الحصر: منتجو الأعمال الأدبية (القصة والرواية والشعر والزجل)- الأعمال الدرامية (المسلسلات الإذاعية والتليفزيونية والأفلام السينمائية والمسرحيات)- الفنون التشكيلية (النحت والعمارة والتصوير الزيتي).

قائمة الهوامش :

1 **الكاريكاتير "Caricature":** يُعتبر فن الكاريكاتير أحد الفنون التشكيلية من ناحية، كما يُعد من ناحية أخرى أحد الفنون الصحفية التي تُعبر عن الرأي، وهو فن ساخر ينطوي على الكثير من صور المبالغة والفكاهة في التعبير، ويرتبط الكاريكاتير كفن ساخر بالمجريات، حيث المواقف السياسية والشئون الاجتماعية و والقضايا الاقتصادية، ومن ثم فإنه يحمل الكثير من الدلالات ذات المغزى. انظر مثلًا: عادل كامل، **الكاريكاتير في مصر**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب- مكتبة الأسرة، 2009م)، ص ص 9-14؛ وقد أُجريت بعض الدراسات حول التأثير الثقافي للكاريكاتير، انظر مثلًا لا حصرًا:

Gilbert, Christopher J., **An art of war: National character and the burden of caricature**, Ph. D., Indiana University, Communication and Culture department, 2015.

2 إيمانويل تود، **من هو شارلي؟ سوسيولوجيا أزمة دينية**، ترجمة: أنور مغيث، (القاهرة: المركز القومي للترجمة ودار التنوير للطباعة والنشر، 2017م)، ص 124.

3 إيمانويل تود، **من هو شارلي؟ سوسيولوجيا أزمة دينية**، ترجمة: أنور مغيث، المرجع السابق، ص 63.

4 انظر: موقع (اليوم السابع)، **"شارل إيبدو" مجلة تسيء للأديان.. كيف هاجمت اليهودية والمسيحية والإسلام؟"**، 4 سبتمبر 2020م.

5 شهدت الصحف المصرية والعربية الكثير من المقالات التي أدانت ما فعلته الصحيفة الفرنسية، حيث انتقدتها وأدانتها بشدة. انظر مثلًا لا حصرًا: أسامة الغزالي حرب، **ذبح المدرس الفرنسي!**، جريدة (الأهرام)، 27 أكتوبر 2020م؛ أحمد موسى، **دفاعًا عن نبي الرحمة**، جريدة (الأهرام)، 30 أكتوبر 2020م؛ هالة مصطفى، **بعد تصريحات ماكرون**، جريدة (الأهرام)، 31 أكتوبر 2020م.

6 من تلك الوقائع والأحداث التي شهدت جدلًا صحفيًا وإعلاميًا واسعًا، على سبيل المثال لا الحصر، وعلى مستوى المجتمع المصري مثالًا: إعادة نشر رواية "وليمة لأعشاب البحر" عام 2000م، للكاتب والأديب السوري "حيدر حيدر" وقد صدرت في سورية عام 1983م: رأى البعض أن بها عبارات خارجة عن حدود الدين الإسلامي؛ عرض مسلسل "آوان الورد" عام 2000م: الذي أُعتبر إهانة للمسيحيين بسبب قضية الزواج المشترك أو المختلط بين مسلمين ومسيحيين؛ قيام جريدة (النبأ) بنشر حادثة الراهب برسوم المحرقي 2001م: التي تتعلق بممارسات غير أخلاقية، وقد أُعتبرت إهانة للمسيحيين والمؤسسة المسيحية الرئيسة في مصر المتمثلة في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية؛ رواية "شفرة دافنشي" (The Da Vinci Code: 2003م) للمؤلف الأمريكي "دان براون"، واعتبرت إهانة للدين المسيحي؛ نشر رواية "عزازيل" 2008م: من تأليف الدكتور "يوسف زيدان"، وأُعتبرت إهانة للدين المسيحي.

7 https://www.opensocietyfoundations.org/explainers/islamophobia-europe

ملحوظة: هناك العشرات من المؤلفات والأبحاث التي تناولت موضوع "الإسلاموفوبيا"، وقد صدرت عن مؤسسات علمية ودور نشر، عربية وأوربية وأمريكية، وقد تأسست مبادرات كثيرة لمواجهة الإسلاموفوبيا وتصحيح صورة الإسلام، انظر مثلًا: ريا قحطان الحمداني، **الإسلاموفوبيا: جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية- منظمة "كير"**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011م)؛ والموقع الإلكتروني المتخصص في هذا الموضوع: https://www.cair.com/

8 أيمن محمد عبد القادر الشيخ، **أخلاقيات العمل الإعلامي ودورها في تعزيز التقارب الدولي**، مجلة كلية الدعوة والإعلام (جامعة القرآن الكريم والعلوم الإنسانية- كلية الدعوة والإعلام)، العدد الثاني- ديسمبر 2014م، ص 298.

9 بلال موسى بلال العلي، **قصة الرمز الديني: دراسة حول الرموز الدينية ودلالتها في الشرق الأدنى القديم والمسيحية والإسلام وما قبله**، 2011-2012م، ص 21.

10 حول قدسية المواقع الدينية وحمايتها انظر مثلًا: رامي عطا صديق، **الأخوة الإنسانية وحماية المواقع الدينية**، جريدة (الأهرام)، الأربعاء 3 مارس 2021م.

11 للمزيد انظر: جورج فيرجسون، **الرموز المسيحية ودلالتها**، ترجمة: يعقوب جرجس نجيب، إشراف وتقديم: زاهر رياض، 1964م. وهو ترجمة لجزء من كتاب: George Ferguson, Symbols in the Christian art, New York, 1955؛ رشاد عبدالله الشامي، **الرموز الدينية في اليهودية**، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، سلسلة: الدراسات الدينية والتاريخية)، العدد "11"، 2000م؛ بلال موسى بلال العلي، **قصة الرمز الديني: دراسة حول الرموز الدينية ودلالتها في الشرق الأدنى القديم والمسيحية والإسلام وما قبله**، مرجع سابق.

12 https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%83/

13 https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/code-of-conduct

14 محمد إبراهيم بسيوني، **أساليب التنظيم الذاتي للإعلاميين وتأثيره على أخلاقيات الإعلام**، (القاهرة: معهد الأهرام الإقليمي للصحافة- مؤسسة الأهرام، دورية "كراسات صحفية وإعلامية")، العدد الرابع- يوليو/ أغسطس 2012م، ص ص 16-23.

15 عبد العزيز خالد الشريف، **أخلاقيات الإعلام**، (عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2014م)، ص 51.

16) **، مدونة السلوك المهني للإعلاميين**، ص 3، على SITC انظر: مركز دعم لتقنية المعلومات الرابط التالي: https://sitcegypt.org/?p=4013

17 بهرة محمد سعيد حسن، **المسؤولية المدنية للصحفي في حالة المساس بسمعة الشخصية العامة: دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، قسم القانون المدني، 2019م.

18 رامي عطا صديق، **الصحافة المصرية ومعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة: دراسة لاتجاهات القائمين بالاتصال**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، (مركز بحوث الرأي العام بكلية الإعلام- جامعة القاهرة)، المجلد الثامن عشر- العدد الثالث، يوليو- سبتمبر 2019م.

19 سماح وليم أخنوخ جرجس، **المسئولية الجنائية لرئيس التحرير: دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي، 2018م.

20 مصطفى صالح هادي، **المسؤلية الجنائية عن جرائم الصحافة: دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي، 2018م.

21 نصر محمد عبد القادر غباشي، **حق التعبير عن الرأي بطريق الصحف**، رسالة كتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، قسم القانون الدستوري، 2018م.

22 غازي محمد أحمد ألماس، **العوامل المؤثرة على حرية التعبير عن الرأي لدى القائم بالاتصال في الصحافة العربية وعلاقتها بالمتطلبات المهنية: "دراسة ميدانية على نخبة من الصحفيين المصريين واليمنيين"**، رسالة ماجستير، جامعة سوهاج، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2018م.

23 كامل عبد العزيز أبو جراد، **تنظيم المسئولية المدنية للصحفي في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة: دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات القانونية، 2018م.

24 Mohit Chandra and others, A Virus Has No Religion: Analyzing Islamophobia on Twitter During the COVID-19 Outbreak, Conference: HT '21: 32nd ACM Conference on Hypertext and Social Media, Virtual Event, USA, 30 Aug.-2 Sept. 2021.

25 Lobna Khaled Mohamed, **Appraisal and Ideology in social media discourse: Islamophobia in facebook users' comments and selected British news articles (2017)**, Master, Ain Shams University, Faculty of Al Alsun, English, department, 2021.

26 نهال أحمد محمود الدفراوي: **تصاعد الإسلاموفوبيا عند الغرب ومواقفه تجاه الثقافة الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية لبعض الكتابات الغربية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية التربية، قسم الفلسفة، 2020م.

27 Bertie Vidgen and Taha Yasseri, **Detecting weak and strong Islamophobic hate speech on social media**, University of Oxford: Oxford internet institute, Journal of Information Technology & Politics, 2020, vol. 17, no. 1, p. 66-78.

28 Jeffrey Kurebwa, M**edia Images of Islamophobia on Cable News Network (CNN) and Implications for International Relations**, International Journal of Cyber Warfare and Terrorism, Jan 2019, vol. 9, no. 1, p. 31-47.

29 عـلا شـوقي طلبـة الشـحات، **الأسـس النظريـة لظـاهرة الإسـلاموفوبيا: دراسـة نقديـة**، رسـالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الفلسفة، 2018م.

30 Islam Abd El-Kader Abd El- Kade Aboualhuda**, Media discourse of Egyptian and British newspapers' websites and its influence on the formation of images of Muslims and Islam post 25th January 2011**, United Kingdom, Bournemouth University, 2018.

محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، (القاهرة: عالم الكتب، 1992م)، ص ص 41-31.42

محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، المرجع السابق، ص ص 42-32.43

33 أحمـد زايـد، **التنشـئة الاجتماعيـة وتنميـة الأطفـال فـي البلـدان العربيـة**، مجلـة الطفولـة والتنميـة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مج 6- ع 22، يناير 2015م، ص ص 146-147.

ليلى عبد المجيد، **تشريعات الصحافة في الوطن العربي: الواقع وآفاق المستقبل**، (القاهرة: دار 34 العربي للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 14.

35 See for example: Abagail McWilliams and Donald Siegel, C**orporate Social Responsibility: a Theory of the Firm Perspective**, Academy of Management Review, Vol. 26, No. 1 Articles, Published Online: 1 Jan 2001, https://doi.org/10.5465/amr.2001.4011987. Dorien Kartikawangi, **The Implementation of Communication Acomodation Theory in Corporate Social Responsibility: Indonesia case**, International Journal of Social Sciences and Humanity Studies, 2013, Volume 5, Issue 2.

36 رامي عطا صديق، **الصحافة المصرية ومعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة: دراسة لاتجاهات القائمين بالاتصال**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مصدر سابق، ص 12.

37 انظر: أميرة العباسي، **رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية**، المؤتمر العلمي التاسع: أخلاقيات الإعلام، الجزء الأول، 2003م، ص 16؛ محمد منير حجاب، **نظريات الاتصال**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م، ص ص 223-224؛ The commission on freedom of the press, **A Free and Responsible Press: A General Report on Mass Communication: Newspapers, Radio, Motion Pictures, Magazines, and Books**, The University of Chicago Press, Chicago & London, 1947.

38 Robert W. Desmond, **Of a Free and Responsible Press**, First Published June 1, 1947 Editorial, https://doi.org/10.1177/107769904702400241

39 محمد حسام الدين، **المسئولية الاجتماعية للصحافة**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003م)، ص 98، وللمزيد انظر: محمد حسام الدين محمود إسماعيل، **المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية**، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 1996م.

40 شتينر كفال (تأليف)، أوفه فليك (تحرير)، عبد اللطيف محمد خليفة (ترجمة)، إيمان ميشيل فرج (مراجعة)، **إجراء المقابلات**، الطبعة الثانية، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، 2018م)، ص 42.

41 حول "المقابلات" كأداة لجمع البيانات يمكن الرجوع إلى: الجامعة الأمريكية بالقاهرة: مركز البحوث الاجتماعية، **دليل مرجعي للباحثين الكيفيين**، ص ص 40-55.

مُتاح على الرابط التالي:

http://www1.aucegypt.edu/academic/qualitativeresearch/chapter5.html

42 شتينر كفال (تأليف)، **إجراء المقابلات**، مرجع سابق، ص 253.

43.250 شتينر كفال (تأليف)، **إجراء المقابلات**، المرجع السابق، ص

44 **ملحوظة:** أجرى الباحث بعض هذه المقابلات بواسطة الهاتف وبعضها الآخر من خلال تطبيق (What's app) والبريد الإلكتروني، نظرًا للإجراءات الاحترازية الخاصة بفيروس كورنا المستجد.

وقد تضمنت المقابلات المتعمقة ثلاثة تساؤلات رئيسة هي: كيف يمكن فض الاشتباك بين حرية الرأي والتعبير من جهة، وتناول الرموز والموضوعات الدينية من جهة أخرى؟؛ من وجهة نظرك هل الاختلاف بين ثقافة المجتمعات، الغرب والشرق مثلًا، يؤثر على التناول الإعلامي للرموز الدينية؟ وكيف؟؛ في رأيك ما أهم البنود التي ترى أهمية تضمينها مدونة سلوك تختص بالتناول الإعلامي للرموز الدينية؟

45 أجرى الباحث مقابلات متعمقة مع كل من:

- د. سامح فوزي: كاتب وباحث، يعمل بمكتبة الإسكندرية، معني على نحو خاص بقضية المواطنة والتنمية ورأس المال الاجتماعي. 9 مايو 2021م.
- أ. محمد ثروت: كاتب صحفي، مدير تحرير جريدة (اليوم السابع)، باحث دكتوراه في مجال الحوار بين أتباع الأديان. 6 مايو 2021م.
- أ. هاني ضوة: نائب المستشار الإعلامي لفضيلة مفتي الديار المصرية، زميل مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات "كايسيد". 24 مايو 2021م.
- أ. هبة صلاح: باحثة ومترجمة بدار الإفتاء المصرية، زميلة مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات "كايسيد". 25 يوليو 2021م.
- أ. يوسف إدوارد: مدير الإعلام بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، زميل مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات "كايسيد". 7 مايو 2021م.

46 أجرى الباحث مقابلات متعمقة مع كل من:

- أ. أحمد بدراوي: صحفي متخصص في متابعة الشأن الديني الإسلامي بجريدة (الشروق). 21 أغسطس 2021م.
- أ. سامح يني: صحفي متخصص في متابعة الشأن الديني المسيحي بوكالة أنباء الشرق الأوسط. 10 أغسطس 2021م.
- أ. علي السيد: صحفي متخصص في متابعة الشأن الديني الإسلامي بوكالة أنباء الشرق الأوسط. 21 أغسطس 2021م.
- "القمص" موسى إبراهيم: المتحدث الإعلامي باسم الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. 2 أغسطس 2021م.
- أ. وفاء وصفي: صحفية متخصصة في متابعة الشأن الديني المسيحي بصحيفة (روزاليوسف). 10 أغسطس 2021م.

47 أجرى الباحث مقابلات متعمقة مع كل من:

- أ.د. ثروت فتحي: أستاذ الصحافة بكلية التربية النوعية جامعة القاهرة، مُهتم على نحو خاص بفن الكاريكاتير. 23 مايو 2021م.
- أ. سامح عبد الله: كاتب صحفي، مدير تحرير جريدة (الأهرام)، ومدير معهد الأهرام الإقليمي للصحافة، عضو الهيئة الوطنية للصحافة. 3 مايو 2021م.

- أ. كارم محمود عضو مجلس نقابة الصحفيين سابقًا. أول سبتمبر 2021م.
- أ.د. سهير صالح إبراهيم: أستاذة الإعلام بكلية التربية النوعية جامعة القاهرة، مُتخصصة في تشريعات الإعلام وأخلاقياته. 19 مايو 2021م.
- أ.د. عبدالله زلطة: أستاذ أخلاقيات الإعلام وتشريعاته بقسم الإعلام كلية الآداب جامعة بنها. 30 أغسطس 2021م.
- د. محمد عبد السلام: مستشار إعلامي بالهيئة العامة للاستعلامات. 6 و7 مايو 2021م.

48 ليلى عبد المجيد، **تشريعات الصحافة في الوطن العربي: الواقع وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 11.

49 حسني محمد نصر، **قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي**، (الإمارات العربية المتحدة- العين: دار الكتاب الجامعي، 2010م)، ص 19.

50 **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:** وثيقة تاريخية مهمة في تاريخ حقوق الإنسان، وقد صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 ديسمبر 1948م بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد، وللمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميًا. وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم. انظر: موقع الأمم المتحدة (https://www.un.org/).

51 **العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية:** وثيقة دولية، وقد اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966م، تاريخ بدء النفاذ: 23 مارس 1976م، وفقًا لأحكام المادة "49". انظر: موقع جامعة منيسوتا- مكتبة حقوق الإنسان: (http://hrlibrary.umn.edu/).

52 حسني محمد نصر، **قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي**، (الإمارات العربية المتحدة- العين: دار الكتاب الجامعي، 2010م)، ص 39.

53 للمزيد حول حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة في الدساتير المصرية يمكن الرجوع إلى: سماح وليم أخنوخ جرجس، **المسئولية الجنائية لرئيس التحرير: دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي، 2018م.

54 ليلى عبد المجيد، **تشريعات الصحافة في الوطن العربي (الواقع وآفاق المستقبل)**، مرجع سابق، ص 11.

55 انظر مثلًا لا حصرًا أعمال كل من: ليلى عبد المجيد، **تشريعات الصحافة في الوطن العربي (الواقع وآفاق المستقبل)**، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2001م)؛ سليمان صالح،

أخلاقيات الإعلام، (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2002م)؛ نرمين نبيل الأزرق، **حرية الصحافة في مصر**، (القاهرة: دار العالم العربي، 2010م).

56 رامي عطا صديق، **ضوابط حرية الصحافة ومحدداتها في كتابات البابا شنوده الثالث: قرءة تحليلية لمقالات قداسته في صحف (الكرازة) و(الأهرام) و(أخبار اليوم) و(الجمهورية)**، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية (المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق)، العدد الرابع عشر، أكتوبر- ديسمبر 2020م، ص ص 213-214.

57 نرمين نبيل الأزرق، **حرية الصحافة في مصر**، مرجع سابق، ص 100.

58 ليلى عبد المجيد، **تشريعات الصحافة في الوطن العربي (الواقع وآفاق المستقبل)**، مرجع سابق، ص ص 118-119.

59 انظر: ليلى عبد المجيد، **تشريعات الصحافة في الوطن العربي (الواقع وآفاق المستقبل)**، مرجع سابق، ص ص 29-31. وللمزيد حول المسئوليات والواجبات التي يجب أن تلتزم بها الصحافة والصحفيون، في إطار القوانين والمواثيق المعنية، وهي مسئوليات وواجبات نحو كل من: مهنة الصحافة، والأفراد، ومصادر المعلومات، والدولة، والمجتمع، يمكن الرجوع إلى: نرمين نبيل الأزرق، **حرية الصحافة في مصر**، مرجع سابق، ص ص 99-117؛ انظر أيضًا: نرمين نبيل الأزرق، **حرية الصحافة في مصر: دراسة للعلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية في الفترة من 1995 حتى 2005**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2008م؛ Patrick lee Plaisance, **Media ethics: Key Principles for Responsible Practice**, SAGE Publications, Inc. 2009.

60 انظر: جورج سامي نقولا فهمي، **الأيديولوجية الإعلامية بين الحرية والمسئولية**، جامعة عين شمس: المؤتمر العلمي السنوي بكلية الحقوق، 2018م.

61 انظر: حسني محمد نصر، **قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي**، مرجع سابق، ص ص 271-272.

62 See: https://www.britannica.com/topic/common-good

63 أيمن محمد عبد القادر الشيخ، **أخلاقيات العمل الإعلامي ودورها في تعزيز التقارب الدولي**، مجلة كلية الدعوة والإعلام (جامعة القرآن الكريم والعلوم الإنسانية- كلية الدعوة والإعلام)، العدد الثاني- ديسمبر 2014م، ص ص 311-312.

64 انظر: موقع (دويتش فيلا)، **"لن نستسلم".. شارلي إبدو تعاود نشر رسوم تسخر من النبي محمد**، 1 سبتمبر 2020م؛ بوابة (الأهرام)، **بدء محاكمة متورطين في هجوم على مجلة شارلي إبدو في فرنسا**، 2 سبتمبر 2020م؛ بوابة (المصري اليوم)، **«شارلي إبدو» تعيد نشر الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي**، الثلاثاء 01-09-2020م؛ موقع (اليوم السابع)، **"شارل**

إبدو" مجلة تسيء للأديان.. كيف هاجمت اليهودية والمسيحية والإسلام؟، 4 سبتمبر 2020م.

65 موقع (اليوم السابع)، **"شارل إبدو" مجلة تسيء للأديان.. كيف هاجمت اليهودية والمسيحية والإسلام؟**، 4 سبتمبر 2020م.

66 موقع (دويتش فيلا)، **"لن نستسلم".. شارلي إبدو تعاود نشر رسوم تسخر من النبي محمد**، مرجع سابق؛ بوابة (الأهرام)، **بدء محاكمة متورطين في هجوم على مجلة شارلي إبدو في فرنسا**، مرجع سابق.

67 موقع (اليوم السابع)، **"شارل إبدو" مجلة تسيء للأديان.. كيف هاجمت اليهودية والمسيحية والإسلام؟**، مرجع سابق.

68 بوابة (الأهرام)، **بدء محاكمة متورطين في هجوم على مجلة شارلي إبدو في فرنسا**، مرجع سابق.

69 إيمانويل تود، **من هو شارلي؟ سوسيولوجيا أزمة دينية**، ترجمة: أنور مغيث، مرجع سابق، ص ص 13-14.

70 موقع (دويتش فيلا)، **"أنا شارلي" من حملة تضامن إلى مصدر جدل**، 12 يناير 2015م.

71 بوابة (الأهرام)، **بدء محاكمة متورطين في هجوم على مجلة شارلي إبدو في فرنسا**، مرجع سابق.

72 موقع (دويتش فيلا) "DW"، **"لن نستسلم".. شارلي إبدو تعاود نشر رسوم تسخر من النبي محمد**، مرجع سابق؛ موقع (اليوم السابع)، **"شارل إبدو" مجلة تسيء للأديان.. كيف هاجمت اليهودية والمسيحية والإسلام؟**، مرجع سابق.

73 الباحث والكاتب الصحفي محمد ثروت في مقابلة بحثية يوم الاثنين 3 مايو 2021م.

74 الكاتب الصحفي كارم محمود في مقابلة بحثية يوم أول سبتمبر 2021م.

75 الكاتب الصحفي سامح عبدالله في مقابلة بحثية يوم الاثنين 3 مايو 2021م.

76 الكاتب الصحفي سامح يني في مقابلة بحثية يوم 10 أغسطس 2021م.

77 الدكتورة سهير صالح في مقابلة بحثية يوم 19 مايو 2021م.

78 الدكتور عبدالله زلطة في مقابلة بحثية يوم 30 أغسطس 2021م.

79 موقع (دويتش فيلا)، **"لن نستسلم".. شارلي إبدو تعاود نشر رسوم تسخر من النبي محمد**، مرجع سابق.

80 بوابــة (المصــري اليــوم)، «**شــارلي إبــدو» تعيــد نشــر الرســوم المســيئة للنبــي محمــد.. وماكرون: «حرية تعبير»**، الثلاثاء أول سبتمبر 2020م.

81 موقع (اليوم السابع)، **"شارل إبدو" مجلة تسيء للأديان.. كيف هاجمت اليهودية والمسيحية والإسلام؟**، مرجع سابق.

82 بوابة (المصري اليوم)، «**شارلي إبدو» تعيد نشر الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي محمد**، مرجع سابق.

83 محمد حسن عامر، **القصة الكاملة لذبح معلم فرنسي عرض على تلامذته رسوما مسيئة للنبي محمد**، بوابة (الوطن)، السبت 17 أكتوبر 2020م؛ انظر أيضًا: موقع "بي بي سي"، **ذبح مدرس قرب باريس: القاتل طلب من التلاميذ أن يدلوه على الضحية**، 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2020م.

84 موقع (دويتش فيلا)، **"لن نستسلم".. شارلي إبدو تعاود نشر رسوم تسخر من النبي محمد**، مرجع سابق.

85 بوابــة (المصــري اليــوم)، «**شــارلي إبــدو» تعيــد نشــر الرســوم المســيئة للنبــي محمــد.. وماكرون: «حرية تعبير»**، مرجع سابق.

86 موقع (يورونيوز)، **ماكرون يدافع عن شارلي إبدو وبرنار هنري يدعو الصحف الفرنسية لإعادة نشر الرسوم المسيئة للرسول محمد**، 2 سبتمبر 2020م.

87 بوابة (الأهرام)، **بدء محاكمة متورطين في هجوم على مجلة شارلي إبدو في فرنسا**، مرجع سابق.

88 موقع (France24)، **فرنسا: صحيفة "شارلي إبدو" تتلقى تهديدات ووسائل إعلام تدعو للدفاع عن حرية التعبير**، 23 سبتمبر 2020م.

89 موقع (يورونيوز)، **ماكرون يدافع عن شارلي إبدو وبرنار هنري يدعو الصحف الفرنسية لإعادة نشر الرسوم المسيئة للرسول محمد**، 2 سبتمبر 2020م.

90 موقع (اليوم السابع)، **"شارل إبدو" مجلة تسيء للأديان.. كيف هاجمت اليهودية والمسيحية والإسلام؟**، مرجع سابق.

91 إيمانويل تود، **من هو شارلي؟ سوسيولوجيا أزمة دينية**، ترجمة: أنور مغيث، مرجع سابق، ص 17.

92 بوابة (الأهرام)، **بدء محاكمة متورطين في هجوم على مجلة شارلي إبدو في فرنسا**، مرجع سابق.

93 موقع (دويتش فيلا)، **"لن نستسلم".. شارلي إبدو تعاود نشر رسوم تسخر من النبي محمد**، مرجع سابق.

94 موقع (دويتش فيلا)، **"لن نستسلم".. شارلي إبدو تعاود نشر رسوم تسخر من النبي محمد،** المرجع السابق.

95 **وثيقة الأخوة الإنسانية:** وقعها الدكتور أحمد الطيب شيخ الجامع الازهر وقداسة البابا فرنسيس بابا الكاثوليك، بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تدعو لتأكيد قيم التعايش السلمي والتسامح واحترام الآخر وقبوله. انظر بوابة (الأزهر): https://www.azhar.eg

96 بوابة (المصري اليوم)، **الأزهر يستنكر إعادة نشر «شارلي إبدو» رسومًا مسيئةً للرسول.. ويحذر: ترسخ للكراهية وتعرقل "حوار الأديان"**، مرجع سابق.

97 **الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين:** فكان الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين مؤسسة علمائية شرعية مستقلة تعمل على تبليغ رسالة الإسلام وتوجيه المسلمين إلى الفهم الصحيح لأحكام دينهم، من خلال الحفاظ على هوية الأمة ونشر الوسطية بعيدًا عن الغلو في الدين والتفريط بالثوابت، والعمل على وحدة الأمة وزيادة فعاليتها للقيام بأمر الدعوة إلى الله وعمارة الأرض، مستحضرًا أهمية تحقيق التعايش السلمي ونبذ العنف، ونشر ثقافة التسامح وتعزيز المشترك الإنساني والحضاري. انظر: https://iumsonline.org/ar/

98 بوابة (الأهرام)، **"اتحاد علماء المسلمين" يدين إعادة نشر الرسوم المسيئة للرسول محمد،** 3 سبتمبر 2020م؛ للمزيد حول قضية ازدراء الأديان يمكن الرجوع إلى: أيمن بشرى أحمد محمد جاد، **حظر ازدراء الأديان في النظام الدستورى المصري: دراسة مقارنة،** رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2018م.

99 **المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية (CFCM):** بالفرنسية Conseil Français du Culte Musulman تأسس عام 2002م ليكون بمثابة هيئة رسمية للمسلمين في فرنسا، تنظم قضايا مثل اللحوم الحلال، والعطلات، وبناء المساجد، مع غرض آخر هو أن يضطلع المجلس في تمثيل مصالح جميع المسلمين في فرنسا.

انظر:

https://web.archive.org/web/20200409170235/https://vtechworks.lib.vt.edu/handle/10919/34533

100 دويتش فيلا، **"لن نستسلم".. شارلي إبدو تعاود نشر رسوم تسخر من النبي محمد،** مرجع سابق.

101 بوابة (الأهرام)- نقلًا عن (أ.ش.أ)، **"الإسلامى الفرنسي" يدرس إمكانية رفع دعوى على المستوى الأوروبي ضد "شارلي إبدو"**، 21 سبتمبر 2012م.

102 انظر: علاء خزام، **هل تسخر "شارلي إبدو" من الدين الإسلامي والنبي محمد فقط أم من جميع الأديان؟**، 23 أكتوبر 2020م، موقع: https://www.mc-doualiya.com؛ انظر

أيضًا: موقع (اليوم السابع)، **"شارل إبدو" مجلة تسيء للأديان.. كيف هاجمت اليهودية والمسيحية والإسلام؟**، مرجع سابق.

103 (اليوم السابع)، **"شارل إبدو" مجلة تسيء للأديان.. كيف هاجمت اليهودية والمسيحية والإسلام؟**، مرجع سابق.

104 موقع (اليوم السابع)، **جريدة الفاتيكان تنتقد مجلة تشارلي إبدو "لإهانتها الرب"**، 6 يناير 2016م.

105 الدكتور سامح فوزي في مقابلة بحثية يوم 9 مايو 2021م.

106 الدكتور ثروت فتحي في مقابلة بحثية يوم 23 مايو 2021م.

107 الدكتورة سهير صالح في مقابلة بحثية يوم 19 مايو 2021م.

108 انظر: رامي عطا صديق، **الصحافة المصرية ومعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة: دراسة لاتجاهات القائمين بالاتصال**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مركز بحوث الرأي العام)، 2019م.

109 حسني محمد نصر، **قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي**، مرجع سابق، ص ص 270-271.

110 حسني محمد نصر، **قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي**، المرجع السابق، ص 274.

111 ليلى تكلا، **حرية المعتقدات.. وجرائم الكراهية**، جريدة (الاهرام)، 4 أكتوبر 2021م.